



اسم المقال: توظيف القوة الناعمة في الاستراتيجية الهندية بعد عام 2014

اسم الكاتب: أ.م.د. مروان سالم علي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9618>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 11:07 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





Employing soft power in Indian strategy after 2014

¹ **Asst. Prof. Dr. Marwan Salim Ali**

¹ **Faculty of Political Science - Mosul University**

Abstract:

The potential that India possesses in terms of a large population, its possession of nuclear weapons, a large geographical area, almost complete communication with the sea, and its membership in many regional and international organizations, all of this has pushed it to raise its level by employing the tools of its soft power in its strategy, especially after 2014, to expand and prove its presence as an active force in the environment. Global strategy. The research problem is based on the following question: What tools did India employ as a soft power in its strategy after 2014 that affected its performance regionally and globally? The research was based on the assumption that: The more India is able to employ its soft power tools in its external strategic performance, the more this will help it highlight itself as an effective and influential force externally. For the breadth of the topic, the descriptive analytical approach was used to describe and analyze the tools of soft power and how they were employed in the Indian strategy. Among the conclusions reached by the researcher: India's peaceful policy in its foreign relations, strengthening its role in regional and global institutions and blocs, and following strategies based on strategic partnerships, especially economic ones, confirm India's continued rise in the international system as an international pole, if it continues to employ its soft power.

1: Email:

dr-mawanalali82@uomosul.edu.iq

2: Email:

DOI

<https://doi.org/10.37651/aujlp.2024.152696.1331>

Submitted: 5/8/2024

Accepted: 9/8/2024

Published: 18/8/2024

Keywords:

India
soft power
Indian strategy
Employment
Asia
Africa
Latin America.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



توظيف القوة الناعمة في الاستراتيجية الهندية بعد عام ٢٠١٤

أ.م.د. مروان سالم علي
كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

المستخلص

إنَّ الإمكانات التي تملكها الهند من قوة سُكانية كبيرة وامتلاكها للسلاح النووي والمساحة الجغرافية الكبيرة والاتصال شبه الكامل بالبحر وتمتعها بعضوية الكثير من المنظمات الاقليمية والدولية، كل هذا دفعها للارتقاء بمستواها عبر توظيف أدوات قوتها الناعمة في استراتيجيتها ولاسيما بعد عام ٢٠١٤ للتمتدُّ وإثبات وجودها كقوى فاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية. وتقوم إشكالية البحث على تساؤل مفاده؛ ما هي الأدوات التي وظفتها الهند كقوة ناعمة في استراتيجيتها بعد عام ٢٠١٤ واثرت على ادائها اقليمياً وعالمياً؟، واستند البحث على فرض مفاده؛ كلما تمكنت الهند من توظيف أدوات قوتها الناعمة في ادائها الاستراتيجي الخارجي، كلما ساعدها ذلك في إبراز ذاتها بوصفها قوة فاعلة ومؤثرة خارجياً. ولسعة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف أدوات القوة الناعمة وتحليلها وكيف تم توظيفها في الاستراتيجية الهندية. ومن ضمن ما خلص له الباحث من استنتاجات؛ إنَّ سياسة الهند السلمية في علاقاتها الخارجية، وتعزيز دورها في المؤسسات والتكتلات الاقليمية والعالمية واتباع استراتيجيات قائمة على الشراكات الاستراتيجية ولاسيما الاقتصادية، يؤكد استمرار صعود الهند في النظام الدولي كقطب دولي، إذا ما استمرت به من توظيف قوتها الناعمة.

الكلمات المفتاحية: الهند، القوة الناعمة، الاستراتيجية الهندية، توظيف، آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية.

المقدمة

تُعد الهند من ضمن الدول التي شهدت بزوغاً على الساحة الدولية، بعد تحرير الاقتصاد الهندي وإعادة هيكلتها من أجل جعله عالمياً ودمجها في السوق العالمية. وبدأت الحكومة الهندية تعمل على رسم توجهات سياستها الخارجية على أساس تقييم أثر النظام العالمي الجديد على مصالحها الوطنية، وتوظيف استراتيجيتها من خلال إعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية. فهي تحاول ومنذ تولي (ناريندا مودي Modi Narendra) منصب رئاسة وزراء الهند في العام ٢٠١٤ من تعزيز مشاركتها في الساحة الدولية من خلال الاستراتيجيات التي تبنتها، عبر توظيف قوتها الناعمة ولاسيما أن مودي وظف أدوات تلك

القوة بطريقة مُختلفة عن سابقه، مُتخذة(الهند) منها وسيلة رئيسة لفض الصِراع مع الصين وباكستان، ومن ثم تعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع أغلب دول العالم سواءً في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، فهي من خلال هذه الدبلوماسية تحاول أن تظهر للعالم على أنها دولة مُسالمة ولا يمكن أن يكون الحرب ضمن الخيارات التي تطرحها.

أولاً: أهمية البحث: تتبع أهمية البحث في أهمية دراسة الاستراتيجية الهندية بعد عام ٢٠١٤، ومن خلال التعرف على الصعود الهادئ للقوة الناعمة الهندية والتركيز على كيفية توظيف الهند لتلك القوة في تحقيق أهدافها ونفوذها عبر تمدد الجيوستراتيجي اقليمياً وعالمياً.

ثانياً: إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في تبني الهند استراتيجية تعتمد بالأساس على توظيف القوة الناعمة لتعزيز نفوذها، وتحقيق مصالحها السياسية أو الاقتصادية سواءً كان في البيئة الإقليمية أو الدولية، ومن هنا تتبع الإشكالية من تساؤل رئيس مفاده؛ ما هي الأدوات أو الآليات الناعمة التي وظفتها الهند كقوة ناعمة في استراتيجيتها بعد عام ٢٠١٤ اقليمياً وعالمياً؟.

ثالثاً: فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها؛ وجدت الهند في القوة الناعمة أكثر الأدوات فعالية وأقلها كلفةً عبر توظيفها في استراتيجيتها للتأثير في سياسات الدول الأخرى سواءً سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو إعلامياً وحتى دينياً، وبالتالي كلما تمكنت الهند من توظيف أدوات قوتها الناعمة في ادائها الاستراتيجي الخارجي، كلما ساعدها ذلك في إبراز ذاتها بوصفها قوة فاعلة ومؤثرة في المسرح الاقليمي والدولي.

رابعاً: مناهج البحث: تم اعتماد مناهج عديدة منها؛ المنهج الوصفي التحليلي لوصف أدوات القوة الناعمة وتحليلها وكيف تم توظيفها في الاستراتيجية الهندية بعد عام ٢٠١٤، فضلاً عن المنهج التاريخي الذي تمت الاستعانة به في بعض فقرات البحث.

خامساً: تقسيم البحث: انطلاقاً من إشكالية البحث وفرضيته تم تقسيم البحث، فضلاً عن المُقمة والخاتمة والاستنتاجات إلى ثلاث محاور رئيسة، تناول المحور الأول؛ توظيف الأداة الثقافية في الاستراتيجية الهندية، بينما تطرق المحور الثاني لتوظيف الأداة السياسية في الاستراتيجية الهندية، أما المحور الثالث والأخير فحمل عنوان توظيف الأداة الاقتصادية في الاستراتيجية الهندية.

I. المحور الأول

توظيف الأداة الثقافية في الاستراتيجية الهندية

بدايةً؛ يُراد بالقوة الناعمة Soft Power كما عرفها مُنظرها المُفكر الاستراتيجي الأمريكي(جوزيف س. ناي)، هي "قدرة أية دولة على التأثير غير المُباشر والمُستمر في سلوك الدول الأخرى وسياساتها ومصالحها والحصول على ما تُريد عبر توظيف الأدوات الثقافية والدينية، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسية، وسياساته، بعيداً عن وسائل التأثير المُباشرة "القوة الصلبة التي تشمل القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تُمارسها دولة على أخرى عبر التهديد والعنف والضغط والإكراه"^(١). فقرة الدول لم تعد تعتمد

(١) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٢. كذلك يُنظر: جوزيف س. ناي ووليام داينز، "المعلوماتية الأمريكية: موارد قوة المُستقبل"، ترجمة: شامل سميسم، مجلة شؤون سياسية، بغداد: مركز الجمهورية للدراسات الدولية، العددان ٦ و٧، (١٩٩٦): ص ٩٠.

اعتماداً رئيساً على الجيوش والأسلحة والثروة، بل أُضيف إليها الأفكار والثقافة والدين^(١). ومن هنا تُعد الثقافة جزءاً كبيراً من قوة التأثير وال جذب لأبي دولة.

وفيما يخص الهند فلديها مقومات ثقافية ناعمة عديدة فهي دولة مُتقدمة في مجال رأس المال الفكري ولها تعددية دينية تتعايش جميع هذه الاديان في سلام مُتعايشة مع بعضها، ولديها عدد هائل من العلماء والمُهندسين في العالم، ومن هنا سعت الهند في استراتيجياتها في المسرح الدولي إلى تعزيز استخدام القوة الناعمة في ادائها الاستراتيجي، وذلك لِعزز دبلوماسيتها وبلوغ مكانة عالمية، معولّة على العديد من الوسائل التي تعد جزءاً من قوتها الناعمة في تحقيق أهدافها وغاياتها المُستقبلية، وتحقيق النفوذ في البيئة الاقليمية الهندية التي تتخذ الهند من هذه الوسائل للتأثير في سياساتها سواءً على صعيد السياسة الخارجية، وأهم هذه الأدوات الناعمة هي الأداة الثقافية.

لقد حرص رئيس وزراء الهند (ناريندا مودي Modi Narendra) مع توليه منصب رئاسة الوزراء في العام ٢٠١٤، على توظيف أدوات القوة الناعمة الهندية بطريقة مُختلفة عن سابقه؛ وحرص على التواصل مع الجاليات الهندية من خلال زيارته الخارجية، واستضاف عدد من قادة الدول لحضور المناسبات الهندية الشعبية والدينية، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام بإطلاق مُبادرة (صُنِع في الهند) لنشر المُنتجات الهندية في العالم، وتعزيز ثقة الدول الصديقة في الهند، وقدرتها على التصنيع، وتحقيق نمو اقتصادي، وقام بزيارة عدد من الدول لنشر هذه الحملة، وتم توظيف المناسبات لتصدير صورة إلى العالم تُؤكد احترام التعددية، والاختلاف، وقبول الآخر في الهند^(٢)، بحُكم أنّ الاتصالات التاريخية، والشبكات الهندي، والقرب الجغرافي، والشراكات الاقتصادية، جعلت بإمكان الهيئات الهندية الرسمية أن تتمتع بتفاعلية كبيرة مع المناطق الرئيسة الأخرى في العالم سواءً في شرق وجنوب وغرب آسيا، أو آسيا الوسطى، وأوروبا الغربية، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. أي أنّ الهند لها أدواتها الثقافية الناعمة وأهمها:

١. السينما الهندية (البوليوود)

إنّ صناعة السينما الهندية جذبت المُشاهدين في أغلب سُكان العالم، حيثُ تُقيم "بوليوود" علاقات قوية مع وزارة الخارجية الهندية، وذلك لمُساعدتها في صياغة السياسة الخارجية للبلاد، وتحسين صورة الهند في الخارج من خلال تصدير مُنتجاتها الثقافية، على سبيل المثال، بعد حرب "كارجيل" عام ١٩٩٩، أنتجت الهند وباكستان عدة أفلام مُشتركة بهدف استعادة السلام والوئام بين البلدين^(٣). على نحوٍ يُسهّم في تعزيز القوة الناعمة. ولا تزال أفلام مثل ملكة اللصوص استثناءً في الجو الرومانسي الهادئ للسينما الهندية المُعاصرة. إذ يتم إنتاج حوالي (٨٠٠) فيلم في الهند كل سنة، مُعظمها بوليوود باللغة الهندوسية، وهناك أفلام

(١) مارك امستيز، قواعد الأُعية: الكتاب الرائد في العلاقات الدولية، ط١، ترجمة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، (الجيزة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ٢٠١٠)، ص ٧٥-٧٦.

(٢) ديبيدانا أوروبيندا ماهاباترا، "من الديمقراطية إلى بوليوود: الدرس الهندي في بناء القوة الناعمة في العالم"، مركز المُستقبل للأبحاث والدراسات المُتقدمة، ١٥ خُزيران ٢٠١٧، مقال مُتاح على الرابط:

<https://futureuae.com/arae/Author/Index/539>

(٣) باسكال بونيفاس وأوليفه دي لاج، "كيف تُدافع الهند عن نفوذها وقوتها الناعمة في العالم؟"، مركز المُستقبل للأبحاث والدراسات المُتقدمة، مقال مُتاح: <https://www.futureuae.com/ar-us/Mainpage/Item/7833/>

بلغات هندية أخرى، في سينما تاميل وتيلوغو، كانت الاسطورة قد عاشت لوقت أطول من الأفلام باللغة الهندوسية. وكان عالم سينما تيلوغو قد افسح المجال أيضاً لظاهرة مدينة أفلام راموجي المذهلة، التي أسسها راموجي راو مالك صحيفة اينادو. أطلق راو شركته الخاصة لصناعة الأفلام ثم بنى مدينة سينما قرب حيدر اباد على بُعد (٢,٠٠٠ فدان). تضم هذه المدينة أكبر عدد من استوديوهات الأفلام في العالم، وقد دخلت كتاب غينيس للأرقام القياسية. ويتجه صانعو الأفلام العالميون حالياً إلى مدينة الأفلام تلك، التي تُقدم لهم أكثر مما يجدونه في هوليوود وبوليوود؛ وبأسعار مُناسبة^(١). ناهيك عن المطبخ الهندي الذي يزداد شعبيته عالمياً بوصفه آلية مُعززة للقوة الهندية عالمياً.

٢. رياضة اليوغا (اليوجا)

تدرك الدولة بشكل واضح وزن مشاركتها الثقافية، وما تتطلبه جهوداً كبيرة لتقديم ثقافتها الرائعة إلى أرجاء العالم، ومنها رياضة اليوغا وهي إحدى الأدوات الأساسية للقوة الناعمة الهندية، بوجود الملايين من الممارسين والمُتحمسين لهذه الرياضة في أغلب مناطق العالم وتجاوز عدد من يُمارسون هذه الرياضة الـ (١٢٥) مليون شخص في العالم، والتي أسهمت في نقل الثقافة الهندية إلى عدد من دول العالم، وأدى انتشار هذه الرياضة إلى بناء صورة ايجابية عن الهند، لاسيما وأن فلسفتها تقوم على التأمل والزهد والتحرر من الارتباط بالماديات والبساطة والسلام مع النفس والأخرين. ونجحت الهند في عام ٢٠١٤ من الحصول على الاعتراف من الأمم المتحدة بجعل يوم ٢١ حزيران/ يونيو من كل عام باعتباره (اليوم العالمي لليوغا)، من أجل إبراز صورة "الهند" بأنها من البلدان المُسالمة والتي تتمتع عن استخدام القوة والسلاح^(٢). ويتم في الوقت الراهن تبني اليوجا في بلدان الكاريبي وأمريكا اللاتينية لتحقيق لياقة بدنية جيدة، وأصبح هناك الكثير من مراكز اليوجا في العديد من هذه الدول. وبسبب انتشار هذه الرياضة استطاع الطب الهندي من الانتشار تدريجياً في بلدان المعمورة. وفي الوقت الراهن لدى الهند أكثر من (٣٥) مركزاً ثقافياً حول العالم، من بينها دول أمريكا اللاتينية وأهمها وأكبرها هو مركز (ISKCON الجمعية الدولية لوعي كريشنا)^(٣).

٣. الجالية الهندية:

تعد هذه الجالية من كبرى الجاليات في العالم التي تُقدر بـ (٣١) مليون نسمة، على نحو مكنهم من التشارك في الوظائف العالمية. فضلاً عن دور الشتات الهندي في الحفاظ على الثقافة الهندية في الدول المتواجدين فيها، فهناك جالية هندية كبيرة في الشتات في أمريكا اللاتينية سواءً في سورينام وغيانا وجامايكا وترينيداد وتوباغو، وهذا يزيد من تشكيل الثقافات الهندية التي يتم الاحتفال بها في تلك الدول^(٤). وأسست الهند العديد من المُنتديات الثقافية مع

(١) ديتمر رودرموند، الهند: نهضة عملاق آسيوي، ط١، ترجمة: مروان سعد الدين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨)، ص ٣٢٢.

(٢) ديبدياتا أرووبيندا ماهاباترا، من الديمقراطية إلى بوليوود...، مصدر سبق ذكره.

(٣) يونس مؤيد يونس، "توظيف القوة الناعمة في الاداء الاستراتيجي الهندي: أمريكا اللاتينية أنموذجاً"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، الأنبار: جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ج٢، العدد ٢، (٢٠٢٢): ص ٦٣٣-٦٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٣٤.

العديد من الدول الأفريقية، وكان من أبرزها تأسيس المنتدى الهندي الأفريقي في ٢٠٠٢ بغية التواصل بين الطرفين الهندي والأفريقي وللتفاعل العلمي والتبادل الثقافي^(١).

II. المحور الثاني

توظيف الأداة السياسية في الاستراتيجية الهندية

من أهم مصادر القوة الناعمة عند (جوزيف ناي) هي القيم السياسية؛ كالديمقراطية وحقوق الإنسان، عندما يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج، فضلاً عن السياسة الخارجية المشروعة؛ وتعتمد جاذبيتها على درجة مشروعيّتها وقبولها الطوعي من دول العالم. فالسياسة الخارجية المشروعة التي تتبنى التعاون في المجالات الاقتصادية وتبادل المصالح وتقديم المنح والمساعدات للدول المتضررة تعد ضرورية للقوة الناعمة، ونجاح القوة الناعمة يعتمد بشكل فعال على سمعة الدولة في المجتمع الدولي وهذا يعتمد على مصادرها الإعلامية والثورة المعلوماتية لتبرز نفسها في المسرح الاقليمي والعالمي^(٢).

وفيما يخص الهند فهي تُعد أكبر دولة ديمقراطية في العالم، فنظامها الديمقراطي المتين الممزوج بالعقلية السياسية المعاصرة لقادتها والمستوعب لكافة القوى السياسية والاجتماعية، منحها مقومات سياسية متميزة، ومكانة مرموقة في النظام العالمي. ولقد تجلت بشكل واضح جاذبية القوة الناعمة في الاستراتيجية الهندية حتى بعد نهاية الحرب الباردة، ففي تسعينيات القرن العشرين، تم إدخال الهند إلى المؤسسات الآسيوية من رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، بسبب اقتصادها المتنامي وقيمها الديمقراطية، وبالمثل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عملت الولايات المتحدة على منح الهند تنازلاً دولياً عن العقوبات النووية، واعترفت بها فعلياً على أنها أمر واقع، وفي الأونة الأخيرة وتحديداً بعد العام ٢٠١٤، لجأت الحكومات والمعارضون في الدول المجاورة -من بنغلادش ونيبال إلى جزر المالديف وافغانستان- إلى الهند للمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وصياغة دساتيرهم، وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية. وللوقوف على الاداة السياسية التي تم توظيفها من قبل دوائر الفكر الاستراتيجي الهندي لتكون جزءاً من أقطاب النظام الدولي، تم اعتماد التقسيم الآتي:

١. القيادة الديمقراطية

تحوز الهند على مصادر ناعمة أبرزها القيادة الديمقراطية بوصفها أسلوب حكم قائم على تداول السلطة سلمياً، وحرية الصحافة، ونزاهة الانتخابات، واستقلال القضاء، والالتزام الاخلاقي والقيمي تجاه البلدان الاخرى الكامن في حركة عدم الانحياز ودفاعها عن الدول النامية، وإقامة نظام دولي عادل يقوم على الأفراد والمجتمعات لا الدول والتكافؤ الاقتصادي على نحو يجعلها تُصدر هذه المبادئ إلى البلدان المتعاملة معها على نحو يجعلها قوة لها مكانتها في التوازنات الجيوستراتيجية العالمية^(٣). وهذه الديمقراطية التعددية أصبحت تُعد

(1)Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly Enrichment, the Pseudo Truth, issue-7, (july2008), P.30.

(2)Joseph S. Nye, Decline of America Soft Power, Foreign Affairs, Vol.83, (New York, May/June 2004), P.P. 162-163.

(٣) محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية، (عمان: دار أكاديميون للنشر، ٢٠١٧)، ص ٢٥٧.

أنموذجاً يُحتذى به للعديد من الديمقراطيات الفتية ولاسيما في دول أمريكا اللاتينية الذين أصبحوا شديدي الاعتزاز بالقيم الثقافية والأخلاقية المُضافة للهند.

٢. الشتات الهندي (أشخاص من أصول هندية)

تُعد إحدى المُحددات الأساسية لاستراتيجية القوة الناعمة في الهند، حيث يؤدي الشتات الهندي دوراً بارزاً في تعزيز العلاقات الهندية-الأمريكية من خلال الضغط على السياسيين الأمريكيين، كما يُقدم صورة إيجابية عن نيودلهي للجمهور الأمريكي، كما قدمت تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بهذا الشتات في "وادي السيليكون"، على سبيل المثال، مُساهمتها الخاصة في القوة الناعمة للهند، ومنذ عام ٢٠١٤، عمدت الحكومة الهندية إلى تخصيص استثمارات كبيرة لتحسين قدراتها في مجال دبلوماسية القوة الناعمة، بما في ذلك زيادة عدد السفارات في الخارج، وإحياء العلاقات مع التجمعات الإقليمية، مثل الآسيان وتحسين العلاقات الاستراتيجية والثقافية والدبلوماسية والاقتصادية مع دول شرق وجنوب آسيا، وقد تستغرق هذه الجهود الوقت حتى تُحقق الهند تطوراتها، وتُترجم الشراكات والعلاقات الخارجية إلى فوائد تجارية واستراتيجية^(١).

٣. توظيف التكتلات الإقليمية ودبلوماسية اللقاح

إنَّ الهند لها إسهامات في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية مثل البريكس والمُنْتدى الإقليمي الآسيوي، ومجموعة العشرين، إذ إنَّ نسبة الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء مجموعة العشرين من الناتج العالمي، يُمثل نحو (٨٦,٢٠%) وهذا يعني أنها تُمثل قوة اقتصادية ومالية في النظام العالمي، وأنَّ الناتج المحلي الإجمالي للهند الذي بلغ (٢,٦٢٢,٩٨٤) مليار دولار يُعد الأعلى بعد الصين (١٤,٧٢٢,٧٣١) مليار دولار، وهذا يعني أنَّ الهند تُمثل ثقل اقتصادي داخل هذه المجموعة^(٢). كما شاركت الهند في البعثة العالمية لحفظ السلام بـ (٣٨٣٩) شخص واستطاعت توظيف القدرات والإمكانات للظهور بمظهر المُدافع عن الدول الآسيوية الضعيفة وتوجهت نحو مُحيطها الآسيوي وتحديداً في جنوب شرق آسيا لتقوية مركزها الإقليمي، وسعت لبناء أطر قوية من العلاقات مع كبار الدول مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي وتنوع أسس العلاقات والوصول إلى مرحلة الحليف الاستراتيجي، وخلق حزام من الدول الضعيفة التي تستطيع من خلالها أن تكون محور دولي مثل اليونان وسيريلانكا^(٣). كما تعد الهند أكبر مُنتج للقاحات في العالم، وترى الحكومة الهندية أنها حققت نجاحاً عبر إنتاجها (لقاح كوفاكسين) المُضاد لفيروس كورونا، الذي طورته (شركة بهارات بيوتهك الهندية) وشحنته للعديد من دول العالم، ضمن ما سُمي بـ (دبلوماسية اللقاح)، لتعزيز نفوذها ومكانتها الخارجية^(٤)، إذ أصبحت هذه الدبلوماسية شكلاً من أشكال القوة الناعمة التي توظفها الدول في استراتيجياتها والتي تُمكنها من تحقيق

(١) باسكال بونيفاس وأوليفه دي لاج، "كيف تُدافع الهند عن نفوذها وقوتها الناعمة في العالم؟"، مصدر سبق ذكره.

(2) Gross domestic product 2020, millions of US dollars, <https://databankworldbank.org/data/download/GDP.pdf>

(٣) غراهام اليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المُهيمنة، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سُلَيْمان، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٨)، ص ١٢٢.

(٤) عربي News، "لقاح فيروس كورونا: هل تستطيع الهند المُنتج الأكبر للقاحات تلبية الطلب العالمي؟"، تقرير مُتاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-55619939>، ٢٠٢١/٠١/١١

مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية. كما وتستخدم الهند الدبلوماسية البوذية أيضاً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية الاستراتيجية والاقتصادية، والتي من أهمها موازنة القوة الناعمة الصينية، وتعزيز السياحة الدينية في الهند.

٤. الشراكات الاستراتيجية

استدعت الثورات الجذرية في البيئة الاستراتيجية الآسيوية والعالمية أن تسعى الهند على ردم هذه الفجوة من خلال خيارات استراتيجية عديدة، فعمدت إلى التعاون مع القوى الاقليمية وانخرطت في علاقات تعاون استراتيجي واختارت إقامة شراكات استراتيجية واقتصادية وامنية متنوعة مع عدة أطراف (اسيان واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا والولايات المتحدة) لتحقيق مصالحها في ظروف مختلفة، بمعنى أن الهند أصبحت "مُعدّدة الانحياز" بدلاً من كونها "غير مُحايزة"، مُتبعاً النهج الذي يُعرف بـ (استقلال ذاتي استراتيجي)، وهو ما يدعم سعي الهند إلى التنافس الاستراتيجي مع القوى الكبرى، دون الدخول في صراع معها^(١). وأخذت تمد جسور الشراكة إلى الجناح الغربي للمحيط الهادئ كي يكون لها دور في صياغة نظام الأمن في الفضاء الهادي-الهندي ويضعها في اقليم الأمن الصيني. وبذلك تفتحت أمام الهند خيار علاقة مثلث هندي-ياباني وعلاقة مربع هندي-ياباني-استرالي-أمريكي. لكن الهند حذرة من الأبعاد الأمنية لهذه العلاقة التي ستصبح فيها الولايات المتحدة المحور الأساسي، فدول آسيان اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا لها تحالفات أمنية مع الولايات المتحدة، ومع ذلك فان الاستراتيجية الهندية تنخرط في علاقات مُعدّدة الأطراف التي تؤمن مصالح جوهرية للهند. فأمناً، سيتحقق التوازن مع الصين الذي يعين الهند على تدبير تنميتها الاقتصادية. واقتصادياً سيكون الاقتصاد الهندي مُنخرطاً مع الاقتصادات عالمياً مما يديم لها التنمية^(٢). ومن أهم تلك الشراكات الاستراتيجية:

أ- **الشراكة الاستراتيجية الهندية-الأمريكية-الصينية:** لم تظهر الهند في وثائق الأمن الأمريكية، مثلما ظهرت فيه في الوثيقة الصادرة عن وزارة الدفاع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عندما أشارت إلى ان الولايات المتحدة سوف تستثمر في شراكة استراتيجية مع الهند لدعم قابليتها لتقوم بدور المرساة الاقتصادية ومُمر للأمن في المحيط الهندي بالمعنى الواسع. وعزم واشنطن على مساعدة الهند لتصبح قوة عالمية في القرن الحادي والعشرين رغم عواقب ذلك عسكرياً^(٣). استمرت العلاقات حتى وصول (ناريندرا مودي) في عام ٢٠١٤ إلى سدة الحكم وتشكيل الحكومة الهندية، لُتُرحب حكومة (باراك اوباما) بها آنذاك، والاتفاق بالسير نحو تعميق العلاقات، وتم تصنيف الولايات المتحدة للهند كشريك دفاعي رئيس، على نحو فتح مجال للجوار الأمني الرباعي بين الهند والولايات المتحدة واليابان واستراليا، وسلط مودي الضوء في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ على "الشراكة الاستراتيجية العالمية الشاملة" بين البلدين^(٤)، فضلاً عن أن هناك تعاون مُشترك

(١) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، (عمان: دار أمانة للنشر، ٢٠١٤)، ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣) أسماء سليمان، "تداعيات التنافس الأمريكي- الصيني على مُستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، المجلد ٥٤، العدد ٢١٨، تشرين الأول/أكتوبر، (٢٠١٩): ص ١٣٣.

(4) KENNETH C. BRILL, US-India relations: Back to a not-so-bright future. <https://thehill.com/opinion/international/600125-us-india-relations-backto-a-not-so-bright-future>.

بين الهند والولايات المتحدة بشكل وثيق في المنظمات الدولية متعددة الأطراف، أهمها الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ورابطة الآسيان ومُنْتدى آسيان الاقليمي، فالهند شريك في الآسيان وشريك في مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومُنظمة التجارة العالمية، ومُرَاقب في مُنظمة الدول الأمريكية.

إنَّ شراكة الهند مع الولايات المتحدة ذات أهمية مركزية حالياً في استراتيجيتها، وفي السنوات القادمة ينبغي دمج هذا التعاون الثنائي في اتفاق آسيوي يُشكل حجر الزاوية في حفظ السلام في تلك المنطقة. اللاعبون الأساسيون في هذه اللعبة، إضافة إلى الهند والولايات المتحدة، هم الصين واليابان وروسيا الاتحادية إلى حد ما. وقدّر الهند هو أن تلعب دوراً بناءً في هذه الدبلوماسية الناعمة الجديدة، لان لديها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وروسيا، وعلى وشك إقامة صلات وثيقة مع اليابان، كما ان علاقتها مع الصين مُثقلة بنزاعات قديمة، ولكن العملاقين الآسيويين استطاعا في السنوات الأخيرة التوصل إلى صيغة تعايش^(١). فرئيس وزراء الهند مودي أخذ في شراكة بلاده مع الولايات المتحدة أداة ناعمة لمواجهة الصعود الصيني، نتيجة لتوجهات نحو جعل الهند القوة المُهيمنة في جنوب آسيا والانتقال بها إلى مصاف القوى العظمى^(٢).

وعلى الرغم من أن الهند أصبحت قوةً تخطت مرحلة البروغ، لكنها ما تزال بعيدة عن الصين، وأكثر بُعداً عن الولايات المتحدة في قدراتها، ولكن هذا لا يعني انها لا تؤثر ولا تتأثر بعلاقات مُثلت استراتيجي يجمعها مع الصين والولايات المتحدة. فالاقتراب الهندي الأمريكي رسالة واضحة للصين فحواها ان طوق الاحتواء بدأ يُطبق عليها، واقتراب الصين من الهند معناه جبهة لتقييد الولايات المتحدة وتكبير زعامتها، واقتراب صيني-أمريكي يعني إغفالاً لدور الهند وتقليص مساحة حركتها الاستراتيجية. لذا فان البيئة المُتاحة للهند، في ضوء أهدافها الكبرى وقدراتها، تدفعها للانخراط في علاقة مُثلت ستكون العلاقات المُتبادلة فيه حاسمة في صياغة واقع ومُستقبل الفضاء الآسيوي-الهادئ من جهة، وصياغة السياسة الهندية الخارجية والداخلية. فالهند لا يمكنها تحقيق الإنماء الاقتصادي بمُفردها وهي خارج علاقات المُثل، فهي لم تبلغ بعد ما بلغته الصين واليابان.

ب- الشراكة الاستراتيجية الهندية-الروسية: تضع الهند تطابق وجهات نظرها مع روسيا في القضايا الاقليمية والدولية التي لها صلة بأمن كلا البلدين، في نطاق علاقة الشراكة الاستراتيجية الخاصة والمُميزة بين البلدين والتي تُتيح للهند أن تُقيم علاقاتها مع القوى الاخرى بشكل مُستقل. وفي مُقدمة ايجابيات تلك الشراكة هو التعاون العسكري-التقني، فالهند لن تجد قوى أخرى تتعاون معها مثل روسيا، كما يتعذر على الهند أن تُقيم علاقات مع الولايات المتحدة أو الصين أو الاتحاد الأوروبي لها قواعد استراتيجية وسياسية ودبلوماسية على غرار ما تأسست عليه العلاقات الهندية الروسية. وتترك الهند ان روسيا قوة لها حق النقض(الفيتو) وهذا رصيد ناعم للهند في مجلس الأمن للأمم المتحدة، فقد تستدعي المواجهة مع باكستان أن تعثر الهند على داعم لها. كما أن روسيا تُرحب بصعود

(١) دينتر رودرموند، الهند: نهضة عملاق آسيوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

(٢) محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات ٢٠١٩، (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩)، ص ١١.

دور الهند في السياسة الاقليمية والدولية، عكس الولايات المتحدة التي لا تحمل محمل نهوض الهند لغايتها، بل توظفه في استراتيجيتها للعودة إلى الفضاء الهادي-الهندي ولتقييد الصين. والتعاون من أجل إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب يصب في مصلحة الهند وروسيا. كما أنّ الدعم الروسي للهند يخلق أفاقاً للأداء الاستراتيجي الهندي في رحاب السياسة العالمية مثل تكثّل بريكس الذي يضم "البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا". كما أنّ روسيا تُهد السبيل أيضاً أمام الهند لتخرط في تنظيم وسط آسيا. فعلى العكس من الصين وباكستان ليس للهند مُقترَب جُغرافي أو ديني مع جمهوريات آسيا الوسطى كتلك الذي للصين وباكستان، وبالتعاون مع روسيا ستكون الهند حاضرة في اقليم ليس فيه طاقة تحتاجها الهند بصورة حيوية وحسب، وانما هو نظام أمن جماعي اقليمي ترعاه الصين وروسيا. ولروسيا مصلحة في أنّ تكون الهند إلى جانبها في هذه المنطقة. فمن الناحية الاقتصادية، سوف تتوافق المواقف الهندية والروسية في الحد من الهيمنة الاقتصادية المتزايدة الصينية. ومن الناحية الأمنية، ستعطي الهند لروسيا دعماً في أنّ يكون لها دوراً أمنياً مُميزاً^(١). ورغم إدانة الولايات المتحدة وخلفائها الغربيين للغزو الروسي لأوكرانيا إلا أنّ الهند اتخذت موقف بين الصمت والامتناع عن إدانة روسيا وفي أحيان أخرى تتخذ مواقف دولية حازمة مع العقوبات الأمريكية على الصين ومُساندة الدعم الأمريكي لـ (إسرائيل) ومواقفها هذه تعكس عمق الظروف والتدابير الدبلوماسية^(٢).

ت- الشراكة الاستراتيجية الهندية - اليابانية: إن الهند هي أكبر دولة ديمقراطية وأعرقها في آسيا مما يؤسس قاعدة من القيم والمنظور السياسي والاستراتيجي المشترك بين الهند واليابان، لتصبح القوتان الاقتصاديتان في آسيا؛ اليابان في غرب المحيط الهادي، والهند القوة المرشحة للنهوض في جنوب آسيا والمحيط الهندي. لذا عمقت اليابان علاقاتها مع الهند، إذ رات فيها قوة اقتصادية صاعدة، تُمثل إمكانات تعاون اقتصادي استراتيجي ومجال استثمار، كما إنه ليس بين الهند واليابان تاريخ عداوات ونزاعات، بل يربطهما جذر ثقافي-ديني، كما ان الهند تُشارك اليابان في القيم السياسية، فضلاً عن تشاركهما في الهاجس من الصين وهو الأكثر حضوراً في المُدرك الأمني الهندي والياباني من حيث الأهمية الاستراتيجية، فالهند واليابان تُشكّلان طوقاً فكرياً سياسياً على الصين. وهكذا تلقى الهند واليابان والولايات المتحدة في علاقة مُثلت استراتيجي^(٣) وبهذه الخطوة تخطت الهند مرحلة التردّد من عواقب الانتماء في طريق الثلاثية كبداية لانتماء الهند إلى شبكة العلاقات التحالفية في دائرة مركزها "الولايات المتحدة وأقطارها اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وتايوان والفلبين".

ث- الشراكة الاستراتيجية الهندية-الآسيانية (استراتيجية التوجه صوب الشرق): لقد جاء التقارب الهندي-الآسياني في بداية تسعينيات القرن المنصرم، بعدما عازمت الهند واتخذت قرارها الاستراتيجي في تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في عملية العولمة، لاعتبارات وطنية واقليمية ودولية. فيما أنّ الهند قوة أساسية في الفضاء الهادي-الهندي، فان

(١) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠-١٨١.

(٢) أحمد خليل ارتيمتي، *أفاق العلاقات الروسية الهندية*، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢)، ص ١٨.

(٣) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٩.

مستقبلها مُرتبط بما يقع من تطورات فيه. فأولاً أنّ الولايات المتحدة أصبحت هي القوة المهيمنة والمُقيّمة في الفضاء لتفوقها العسكري. وثانياً أنّ اليابان هي القوة الاقتصادية ولها نفوذها في الفضاء، ولاسيما مع مجموعة الاسيان التي سارعت بالتكامل الاقتصادي مع اقتصاد اليابان، وثالثاً، أنّ الصين هي القوة المُرشحة لتعطي المركز الأول في هيكل توزيع القوة في آسيا. رابعاً، ان الهند لا يعزوها من القدرات ما تجعل منها قوة آسيوية كبرى، ان تحررت من التمسك بمبادئ عدم الانحياز. خامساً، إنّ مجموعة آسيان كُتلة اقتصادية حققت نجاحات في التنمية وأصبحت جزءاً من العولمة ومُساهمة في تحرير التجارة الدولية أكثر من الهند. وبالتالي فان التقارب مع آسيان خطوة أساسية في تمكين الهند من بلوغ تنمية اقتصادية وإعطاء صدقية لسياستها الخارجية ومُساهمتها كقوة أساسية في الحفاظ على الأمن والتنمية^(١).

ومن هنا فإنّ استراتيجية الهند في التوجه صوب الشرق انما هي استجابة إلى تغييرات جذرية وقعت في البيئة الداخلية والاقليمية للهند. فموقع الأخيرة في شبه القارة الآسيوية يجعل من دول الآسيان تُشكل الطوق الثاني من الدول المجاورة للهند، ولعل من أهم أسباب توجه الهند نحو الشرق هو تضخم الاقتصاد الهندي وارتفاع عجز الميزانية في تسعينيات القرن العشرين، كما أنّ تحديات الطاقة والأمن الغذائي والتقنية المتطورة لا يمكن للهند مواجهتها بمفردها دون الانخراط في تكامل مع آسيان. وقد عمدت الهند من التعلم من التجربة التنموية لآسيان والتكامل في ميدان تجارة السلع والخدمات والاستثمار والعلوم والتقنية^(٢). إذ اتضح للقيادة الهندية أنّ استراتيجية التوجه صوب الشرق ينبغي أن تنطلق من بوابة آسيان، فهي المنطقة الوحيدة التي يمكن أن تعثر فيه الهند على منافع سياسية واقتصادية وأمنية خارج جنوب آسيا، فهذا التوجه هو مفتاح التغلب على أزماتها الاقتصادية، فمنطقة الآسيان تُمثل سوقاً للهند ومصدراً للاستثمار والتقنية. وهذا ما جعل الهند تنخرط في شراكة استراتيجية أمنية مع منظمة آسيان عبر تأسيس هيكل مؤسسية للتعاون الأمني، لتتخرب في عضوية الآسيان بشكل كامل ومُنتمى الآسيان الاقليمي في تسعينيات القرن العشرين.

ج- الشراكة الاستراتيجية الهندية- الأفريقية: سعت الهند إلى زيادة تعاونها مع الدول الأفريقية منذ العقد الأخير من القرن العشرين، واستمرت العلاقات بينهما بالتطور منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، على مُختلف الأصعدة وأهمها؛ الصعيد السياسي-الدبلوماسي، بدايةً من تبادل الزيارات بين المسؤولين الهنود والافارقة، وتوقيع العديد من المعاهدات والاتفاقيات، مروراً بتأسيس العديد من المنظمات والمُنتميات للتعاون فيما بينهما، ومن أهمها^(٣):

❖ التوقيع على إعلان دلهي بين الهند ومصر في العاصمة الهندية نيودلهي عام ١٩٩٣، ومن أهم أهدافه؛ إنشاء مُجتمع مُتقدم خالٍ من الأمية ومُكافحة الفقر ومواجهة الإرهاب، وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين أعضائه.

(١) المصدر نفسه،، ص ٤٩٥-٤٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

(٣) عبد السلام إبراهيم بغدادي ومُهند عبد الواحد الندوي، التجربة الهندية في أفريقيا، ط ١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥)، ص ٥١-٥٤. كذلك يُنظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الإصدار الخامس، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٨)، ص ٥٨٥-٥٨٧.

❖ تأسيس رابطة الدول المُطلة على المُحيط الهندي للتعاون الاقليمي (IORARC) في آذار/مارس ١٩٩٧، وضمت (٢٠) بلداً، من بينها الهند و(٩) دول أفريقية.

❖ توقيع العديد من اتفاقيات المشاركة الهندية-الأفريقية، من بينها؛ اتفاقية المشاركة الهندية مع كل من تجمُّع الايكواس والسادك والكوميسا، ومشاركة الهند في بنك التنمية الأفريقي، وتوقيع اتفاقية تعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

❖ شهدت العلاقات الهندية الأفريقية تطوراً مهماً عبر الاتفاق على عقد مؤتمرات القمة الهندية الأفريقية على غرار ما تقدم عليه بلدان كبرى لها نفوذ في القارة السمراء كالصين واليابان، وتم عقد المؤتمر الأول في نيسان/ابريل ٢٠٠٨ في نيودلهي^(١)، بمشاركة رؤساء ومسؤولون من (١٤) دولة أفريقية، وأشارت الهند إلى أن القمة ستعطي بُعداً جديداً وزخماً للشراكة بين الهند وأفريقيا.

❖ ينتشر في إفريقيا "عدد كبير من الجاليات التي تنحدر أصولها من الهند، ويبلغ تعدادهم نحو (٣) ملايين نسمة في القارة، وتتمسك تلك الجاليات بهويتها الهندية وتُحافظ عليها، وهو ما يوفر عمقاً مهماً في إنجاح وتنفيذ الاستراتيجية الهندية الاقتصادية والسياسية تجاه إفريقيا، وهو الركن الذي تفتقده معظم القوى الدولية المتنافسة".

❖ وعلى الصعيد الدبلوماسي؛ نجد إنه في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم وسعت الهند من علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع أغلب بلدان القارة السمراء، لإدراكها أهمية إعادة تنظيم علاقاتها معهم، مما دفعها فعلياً عبر زيادة بعثاتها الدبلوماسية لتشمل معظم بلدان القارة، حتى بلغ عددها (٤٥) بعثة حتى آذار/مارس ٢٠١٤.

❖ الاستثمار في القطاع الأمني؛ شاركت الهند في السنوات الأخيرة بما يصل إلى (٨٦٩١) ألف من أفراد القوة العسكرية وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام الأممية، ولاسيما في قارة أفريقيا، وحسب تصريح وزارة الخارجية الهندية هناك أكثر من (٦٥٠٠) جندي يُشاركون في عمليات حفظ السلام في الكونغو الديمقراطية وليبيريا وساحل العاج وسيراليون والسودان وبوروندي. كما تعمل الهند اليوم على تبني استراتيجية الانخراط في الملفات الأمنية عبر توظيف قدراتها في مكافحة "الإرهاب والتطرف"، ولاسيما على صعيد تكنولوجيا المعلومات والفضاء الإلكتروني. إلى جانب ذلك تضع الهند منطقة الساحل الشرقي من القارة السمراء على أولوياتها في سياساتها وتحركاتها في القارة؛ حيث ترى السواحل الشرقية من المُحيط الهندي منطقة نفوذ لها وتسعى إلى تقويض التوسع الصيني. وجعلت من الأمن البحري ركيزة أساسية في تحركاتها مع دول القارة وخصوصاً كينيا وجنوب أفريقيا. كما تشهد صادرات السلاح الهندي نمواً كبيراً؛ حيث صرحت حكومة ناريندرا مودي بأن "الصادرات الدفاعية ارتفعت بنسبة (٣٣٤%) في السنوات الخمس الماضية مُتجهةً لأكثر من (٧٥) دولة. لتدخل الهند ضمن قائمة أكبر (٢٥) مُصدراً للسلاح في العالم"^(٢).

هكذا يتبين؛ إنَّ العلاقات الهندية الأفريقية شهدت منذُ البدايات الأولى للقرن الحادي والعشرين، تطوراً مهماً على مُختلف الأصعدة، وخصوصاً في الميدان السياسي والاقتصادي.

(١) فيجان ماهاجان، نهوض أفريقيا، ترجمة: مركز ابن عماد، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ٤٢.

(٢) شادي إبراهيم، "استراتيجية الهند في أفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣/٦/٢١، تقرير متاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5682>

ح- الشراكة الاستراتيجية الهندية- اللاتينية

في الوقت الذي أخذ العالم يشهد بزوغ الصين المُتزايد باطراد وتأثيرها في أمريكا اللاتينية، بدأت الهند تتبنى استراتيجية تعزيز علاقاتها مع البلدان اللاتينية وخصوصاً البرازيل، ولاسيما في ظل نقاط التلاقي بينهما في قضايا عديدة مُتعددة الأطراف تجمعها ومنها عمليات حفظ السلام والتكنولوجيا الحيوية، والتدفقات التجارية، وتبني مواقف مُماثلة فيما يخص عدد من القضايا الدولية، فضلاً عن مصادر الطاقة البرازيلية وحاجة الهند إليها التي تستورد ما يُقارب (٧٠%) من احتياجاتها النفطية، مما دفع البلدين عبر سياستهما الرشيقَة ومُبادراتهما الدبلوماسية إلى تبني سياسة تكامل البرازيل مع الهند، ولجوء البلدين إلى توقيع شراكة استراتيجية عام ٢٠٠٦ التي أشارت إلى أهمية إجراء حوار اقليمي ودولي في قضايا أمن الطاقة والإرهاب الدولي، وتنسيق مُشترك في المنظمات الدولية كمجلس الأمن ومُنظمة التجارة العالمية، واتفق البلدين عام ٢٠١٤ على توسيع نطاق الشراكة الاستراتيجية بينهما. وبذلك فان محور الهند والبرازيل سيستمران في ترسيخ البنية الاستراتيجية العالمية الناشئة. وازدادت البعثات الدبلوماسية الهندية إلى أمريكا اللاتينية بشكلٍ تدريجي، فمُنذ عام ٢٠١٩ أقامت الهند وجوداً دبلوماسياً في (١٥) دولة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي^(١).

وتخلو علاقات الهند مع البلدان اللاتينية من المُحددات في مُختلف المسائل المُتعددة الأطراف، لذلك حددت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي(سيلاك) الهند والصين كأول شركائها الخارجيين، وأخذت الدول الكبرى في "أمريكا اللاتينية والكاريبي تتفاعل مع الهند في المُنتديات مُتعددة الأطراف" مثل؛ مجموعة العشرين ومجموعة ال(٧٧) للدول النامية، وتعمل الهند على إيجاد قضية مُشتركة في هذه المُنتديات مثل مُنظمة التجارة العالمية ومفاوضات تغيير المناخ. ولذلك وصف وزير الخارجية الهندي (سوبراهمانيام جايشانكار) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنها موطن لمُجتمعات هندية تتمتع بعلاقة عاطفية قوية جداً، فضلاً عن التزام تاريخي وتعاطف ثقافي، مُشيراً إلى أنّ شركات تكنولوجيا المعلومات توظف أكثر من (١٠٠) ألف شخص في أمريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية، وخاصة الأرجنتين^(٢).

III. المحور الثالث

توظيف الأداة الاقتصادية في الاستراتيجية الهندية

تُعد القوة الاقتصادية في وقتنا الراهن من أكثر العوامل بروزاً وتأثيراً في قوة الدولة وفعاليتها، ومن الموارد ما يُعد أساساً وجوهراً لقوة الدولة وصناعاتها؛ النفط والفحم واليورانيوم. فالاقتصاد هو من أخذ يُحدّد الأطر الاستراتيجية للقوى العظمى وقدراتها على البقاء، كما أنّ مفتاح القوة العالمية لم يعد في القوة العسكرية وانما في القوة الاقتصادية والتكنولوجية وتحديداً التجارة والاستثمارات.

وفيما يخص الهند فهي تمتلك العديد من المقومات الاقتصادية الناعمة، فاقصداها هو اقتصاد معرفة معلوم، لديها العديد من المراكز التجارية الصناعية والتكنولوجية المُتقدمة وتُعد

(١) يونس مؤيد يونس، توظيف القوة الناعمة في الاداء الاستراتيجي الهندي..، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤٣-٦٤٥.
(٢) برنسا لاتينا، "الهند تُسلط الضوء على العلاقات المُتنامية مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، تقرير

مُتاح على الرابط: <https://arabic.prensa-latina.cu/2023/02/23/9564>

ثاني أكبر بلد جاذب للاستثمارات في العالم، وحققت تقدماً كبيراً في بُنيته الاقتصادية عبر الإصلاحات الاقتصادية، ولها احتياطات هائلة من الفحم، ومن أهم مُرتكزاتها الاقتصادية هو قطاع الخدمات والزراعة والصناعة، لتبرز اليوم بوصفها خامس أكبر اقتصاد في العالم. ومن هنا فإنّ صانعي القرار السياسي الهندي يعدون ان الهند جزء من أقطاب النظام الدولي، وان الخطط التي وضعت في رؤيتها سعت بان يكون القرن الحادي والعشرين قرناً هندياً والدخول في دولاب العولمة التي ستكون الطريق نحو زيادة النمو الاقتصادي وتسارع وتيرته^(١)، وتعد الهند بنظامها الفيدرالي اللبيرالي أكبر دولة ديمقراطية في العالم، ويتميز اقتصادها بأنه اقتصاد تنافسي وحيوي. ومن أهم الأدوات الاقتصادية الناعمة التي وظفتها الهند في استراتيجيتها:

١. استراتيجية ضمان أمن الطاقة

الطاقة هي الوقود الذي يُدير دفة اقتصادات الأمم ويزودها بمعدلات النمو السنوية التي لا بُد منها لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما جعل معظم الدول ومنها الهند تُعلق أهمية قصوى على "أمن الطاقة"، إذ تُمثل الهند قوة جديدة ومهمة في أسواق الطاقة العالمية، فالحاجة إلى موارد الطاقة في الهند تنمو مع سرعة وتيرة التطور الاقتصادي فيها وإصرارها على تحسين مستوى معيشة مواطنيها، والذي يتناسب مباشرة مع معدلات استهلاك الفرد من الطاقة^(٢). ونظراً لاعتماد الهند الشديد على الاستيراد، وحاجتها للتقنيات المتطورة عالمياً لتحسين الموارد، تعهدت الهند اتباع "دبلوماسية طاقة" نشيطة ناعمة تعتمد على تعزيز الارتباطات الأساسية الفاعلة والمتعددة الوجوه في أنحاء العالم، مما يدعم مصالح الهند في أمن المنطقة الآسيوية، والهدف من هذه الارتباطات الخارجية هو تحسين الموارد والقدرات المحلية عبر توفر تقنية أجنبية فائقة التطور، وتوسيع قاعدة المعارف الوطنية، والاستحواذ على نموذجين من الأصول في الخارج (المشاركة الحصرية في الحقول المنتجة، وعقود الاستكشاف والإنتاج الساحلية والبحرية في شتى أنحاء العالم، والصياغة النهائية لعقود الغاز الطبيعي المُسال طويل الأمد، وامتلاك التقنيات اللازمة للتشجيع على استخدام الطاقة المُستدامة، وتطوير الموارد والبُنى التحتية في آسيا)^(٣). كما وتقوم الاستراتيجية الهندية لضمان أمنها في مجال الطاقة على التركيز في البحث عن موارد إضافية من الخارج في مسعى لضمان إمدادات النفط والغاز الطبيعي لدعم اقتصادها المُتنامي بسرعة. فقد حققت هيئة النفط والغاز الطبيعي (فيديشن المحدودة OVL) حضوراً في (١٥) دولة منها روسيا والسودان وكولومبيا والبرازيل. وتهدف شركة أوغل الحصول على (٢٠) مليون طن متري في السنة من إنتاج النفط والغاز. أما الشركات المكونة من شركة نفط الهند المحدودة، ومؤسسة النفط الهندية، فحصلت على مواقع للعمل في ليبيا، ووقعت اتفاقيات استثمارية للحصول على حصص في الغابون

(١) جيمس دورسي، "نحو الانتقال من عالم أحادي القطب إلى عالم مُتعدد الأقطاب"، مجلة العرب، المملكة المتحدة، العدد ١٢٨١٢، حُزيران/ يونيو، (٢٠٢٣): ص ٦.

(٢) سي. إم. بهاندري، الهند: السعي لضمان أمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، ط ١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٣٦٣.

(٣) تلميذ أحمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٣.

ونيجيريا. وهذا هو المجال الذي تتنافس فيه الهند مع الصين وأميركا للحصول على حصتها من مصادر الطاقة^(١).

والمُلاحظ ان ضمان الحصول على قطاع التنقيب في الخارج من خلال البرامج الاستثمارية بتنسيق من الحكومة الهندية يعد استراتيجية جديدة، فشركات النفط الوطنية في الهند قد أصبحت أكثر مُغامرة وكفاحاً في السعي وراء الموارد فيما وراء البحار. إذ ركزت الهند في نشاطاتها على آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. ويؤكد التعاون الهندي-الصيني في السودان رغبة البلدين في الاستثمار في المناطق التي تتطوي على مُجازفة عالية أو توجد فيها مشاكل، وأيضاً في قبول معدلات عوائد دون المعدل المعتاد وذلك لإمكانية الوصول إلى الاحتياطات. كما أن روسيا مُصدر للطاقة، والهند فقيرة في موارد الطاقة، لذا أصبح تأمين أمن الطاقة من أولويات الاستراتيجية الهندية.

وتعد نيجيريا الآن ثاني أكبر مزود للهند بالنفط الخام، بعد السعودية، إذ تسد نحو (١٢%) من احتياجات الهند السنوية. وتحققت أول مساهمة للهند بحصص نفطية في أفريقيا من خلال الاستحواذ على حصة نسبتها (٢٥%) في شركة النيل الأعظم في السودان، التي تزود الهند حالياً بنحو ثلاثة ملايين طن من النفط سنوياً. ويبلغ مجموع استثمارات الهند في الهيدروكربونات في السودان نحو ملياري دولار. وكان النجاح الآخر الذي حققته الهند هو في ليبيا، حيث فازت الشركات الهندية هناك أبرزها- شركة نفط الهند المحدودة، وشركة النفط الهندية وشركة النفط والغاز الطبيعي فيديش-، بثلاثة مواقع في وجه منافسة عالمية قوية، كما استحوذت شركة فيديش على حصص استكشاف وإنتاج في نيجيريا. وتعهدت مجموعة من الشركات الهندية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ باستثمار (١٤) مليار دولار في نيجيريا في عدة قطاعات مثل صناعة الصلب والطاقة المُتجددة^(٢). وتشكّل هذه النجاحات المُبكرة قاعدة ارتباط هندية طويلة الأمد بإفريقيا، تشمل سلسلة القيمة الخاصة بالهيدروكربونات وتمتد إلى أبعد منها، فضلاً عن مشاركتها في مشروعات إنمائية اقتصادية تُغطي قطاعات مُعينة كالخطوط الحديدية، والمشروعات الكهربائية، وتطوير الموارد الطبيعية والبنى التحتية.

وعلى صعيد آسيا الوسطى وتركيا؛ نجد إنه في إطار سعيها إلى تنويع شركائها في مجال الطاقة، حولت الهند اهتمامها في السنوات الأخيرة إلى آسيا الوسطى وتركيا، عبر صياغة برنامج شامل يُغطي التعاون الثنائي والإقليمي في قطاع الهيدروكربونات. فالشركات الهندية تسعى في كازاخستان إلى بلورة مُقترحات للاستكشاف والتطوير في منطقة بحر قزوين، كما أخذت أذربيجان وتركيا تبرزان شريكين في تنفيذ مشروعات خطوط أنابيب تمتد من آسيا الوسطى إلى أوروبا.

٢. الشراكات الاستراتيجية الاقتصادية

لا شك في القول؛ إن العولمة دفعت بالهند إلى تبني خيار الإصلاح الاقتصادي بغية تحقيق التنمية وجذب الاستثمارات والوصول إلى الأسواق العالمية ومصادر الطاقة، وأصبح هدف إدامة التنمية التي تمثلت في نسبة النمو التي تجاوزت (٨%) من أولويات الاستراتيجية

(١) سي. إم. بهانداري، الهند: السعي لضمان أمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٢.

(٢) منبر الدفاع الإفريقي، "نهج الهند تجاه إفريقيا.. تتطور "معاً على قدم المساواة"، مقال مُتاح على الرابط:

<https://adf-magazine.com/ar/2024/01/23>

الخارجية الهندية، وبذلك رجحت عند نيودلهي مبادرات التطبيع والتعاون والشراكة الاستراتيجية وامتدت إلى الاقتصادات الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي، فأول ما انفتحت عليه هي مجموعة آسيا في اطروحة "التوجه نحو الشرق" ثم اقتربت مع مصطلح الالافية الثالثة من اليابان، وكانت روسيا محطة أخرى من نهج الشراكات، فروسيا هي المصدر الرئيس لبناء القدرات الدفاعية للهند، وتعد روسيا ليس مصدرًا للسلام وحسب بل ناقلاً للتقنية للهند بحثاً وإنتاجاً وتطويراً^(١) تأسيساً على ذلك يمكن القول؛ بان مصالح الهند بعيدة المدى تكمن في تكوين تحالفات وشراكات استراتيجية ثنائية وإقليمية وعالمية تجمع شتى القدرات في مقترحات مشتركة، ويمتد التعاون المقترح ليشمل مجال الطاقة، وقيام كل طرف بالتقريب في أراضي الطرف الأخر الإقليمية ومن ضمن تلك الشراكات:

أ. الشراكة الاقتصادية الهندية-الأمريكية

ساعدت سياسة التحرر الاقتصادي التي التزمت بها الهند إلى إثارة الإعجاب لدى الولايات المتحدة، مما جعلها تتبنى استراتيجية تجعل الهند شريكاً معتمداً عليه في جنوب آسيا. ومن أهم مجالات التعاون الهندية الأمريكية هي التعاون التجاري بينهما؛ فالولايات المتحدة تُعد الشريك التجاري الأول للهند، إذ ارتفع معدل التبادل التجاري من السلع والخدمات من (٢٠,٧) مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو (١٤٩) مليار دولار عام ٢٠١٩^(٢) وتجاوز الـ (١٩١) مليار دولار عام ٢٠٢٢، مُستفيدة الهند من ميزة تكنولوجيا الفضاء والدفاع على وفق تفويض التجارة الاستراتيجية الذي يخول الهند حصولها على ميزة شريك دفاع رئيس، فضلاً عن أن البضائع الهندية تدخل الأسواق الأمريكية دون أي رسوم جمركية^(٣)، ناهيك عن حجم الاستثمارات الأمريكية الكبيرة في الهند التي تجاوزت الـ (٤٥) مليار دولار عام ٢٠١٩، ولاشك ان لهذه الاستثمارات تأثير كبير في نمو الاقتصاد الهندي، في ظل مساهمتها في خلق فرص عمل وزيادة انتشار التكنولوجيا، ناهيك عن أهمية التعاون الهندي الأمريكي في مجال الطاقة، إذ أصبحت الولايات المتحدة مصدرًا مهمًا للطاقة بالنسبة للهند منذ عام ٢٠١٧، إذ ارتفعت الواردات من النفط الأمريكي إلى الهند من (صفر) في عام ٢٠١٦ إلى (٩٣) مليون برميل في عام ٢٠١٩، أما الواردات من الغاز الطبيعي المُسال الأمريكي، فنمت إلى أكثر من خمسة أضعاف للفترة من (٢٠١٦-٢٠١٩)، وهو ما يُحقق زيادة في فرص العمل في القطاع الرسمي للهند، وتحقيق نمو في قطاعات مهمة مثل قطاع التكنولوجيا، ناهيك عن التعاون الثنائي الهندي الأمريكي في مجال الطاقة النووية، والعلوم والتكنولوجيا، والدفاع والطاقة النظيفة والتعليم^(٤)، علاوة على أن نصف مصادر الطاقة ولاسيما النفط تمر عبر المحيط الهندي وتُمارس الهند دوراً مهماً في ضمان أمن الطاقة في هذه المنطقة، وهذا ما شكل أحد أهم أسباب تقوية واشنطن لعلاقات تجارية ونووية مع نيودلهي، فضلاً عن دعم مكانة الهند في المنطقة والعالم ككل،

(١) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) موقع وزارة الخارجية الأمريكية SHAREAMERIC، "التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والهند: يُحفز النمو، ٢٧/١/٢٠٢١"، مُتاح على الرابط: <https://share.america.gov/ar>

(٣) وكالة الأنباء الكويتية-كونا، "الهند والولايات المتحدة تتفقان على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري"، ١٠/٣/٢٠٢٣، تقرير مُتاح على الرابط: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3084043>

(٤) موقع وزارة الخارجية الأمريكية SHAREAMERIC، "التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والهند"، مصدر سبق ذكره.

فالهند تتقدم عبر نمو اقتصادها، وهي غير مُكبلة بأوضاع اقتصادية مُتأخّرة، فعلى سبيل المثال لم تتأثر الهند في العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران عام ٢٠١٨ ولاسيما على قطاع الطاقة واستمرت بالاستيراد منها حتى خلال فترة العقوبات ما يمنح الهند ثقلاً يوليها عناية واهتمام في البيئة الاستراتيجية العالمية.

ب. الشراكة الاقتصادية الهندية- الأوروبية

في ظل الأهمية الإقليمية والدولية المتزايدة للهند، جدّد الاتحاد الأوروبي تركيزه على تطوير التعاون وشركته الاقتصادية والسياسية والدفاعية مع الهند، فمنذ العام ٢٠١٦ كثفت كل من الهند والاتحاد الأوروبي، من خلال بياناتهم ومبادراتهم المشتركة المختلفة، شراكتهما في المجالات الاستراتيجية المصيرية، بما في ذلك تغير المناخ والتنمية المستدامة والحوار العسكري. وحققت التجارة بين الهند والاتحاد الأوروبي زيادة ملحوظة خلال الاعوام (٢٠١٨-٢٠٢٠)، فالاتحاد الأوروبي يُعد ثالث أكبر شريك تجاري للهند، والهند هي عاشر أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، إذ بلغت صادرات الهند من السلع إلى الاتحاد الأوروبي (٣٨) مليار يورو في العام ٢٠١٨، ثم بلغت قرابة الـ (٣٩,٦) مليار يورو في العام ٢٠١٩. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الهند (٧٥,٨) مليار يورو في العام المذكور، ويوجد حوالي (٦٠٠٠) شركة أوروبية في الهند، توفر بشكل مباشر (١,٧) مليون وظيفة، وهذا ما دفع الجانبان في أيار/مايو ٢٠٢١ إلى إبرام اتفاقيات تجارية واتفاقية حماية الاستثمار^(١)، على نحو جعل الهند تُمارس دوراً رئيسياً في عالم مُتعدد الأقطاب للحفاظ على مكانتها في النظام الدولي.

ت. الشراكة الاقتصادية الهندية- الخليجية

تُعد العلاقات الهندية مع دول الخليج العربي من الملفات الحيوية ذات الأهمية المتنامية في الوقت الحاضر، في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به الطرفان على الساحتين الإقليمية والدولية، فالهند تُعد من القوى العالمية الناشئة التي يُنتظر أن يكون لها تأثير في الساحة الدولية في المستقبل المنظور. وقد عمدت الجانبان إلى تطوير علاقاتهما سعيًا لمأسسة تعاونهما عبر امتداد المحيط الهندي، وكان للبعد الاقتصادي دور كبير في الإسهام في تطور تلك العلاقات ووصولها إلى مراحل مُتقدمة، ولاسيما في مجال التجارة والاستثمار وموارد الطاقة (النفط والغاز)^(٢).

فللهند مصالح دائمة في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بحكم أن المنطقة تُشكل جزءاً من مُحيط الأمن الهندي، وأي تطورات تشهدها المنطقة ستؤثر مباشرة في مصالح الهند الاستراتيجية والأمنية. كما أن المنطقة تُعد المصدر الرئيسي لتلبية احتياجات الهند من النفط الخام، والتي تحصل منها على أكثر من ثلثي الواردات سنوياً. وفيما يخص الغاز الطبيعي، ستزداد واردات الهند من المنطقة بزيادة احتياجاتها إلى الطاقة طول العشريون سنة المقبلة، لذلك يعد أمن منشآت الخليج النفطية والممرات البحرية في المنطقة عنصراً حاسماً في مصالح الهند الخاصة بأمن الطاقة طويل الأمد. ولاسيما إذا ما علمنا انه في كانون الثاني/

(1) European commission, Countries and regions, India, 10/09/2021, <https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/India>

(٢) مهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص، ط١، (الدوحة: بيروت: مركز الجزيرة للدراسات- الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٧)، ص٩.

يناير ٢٠٠٦ تم تحويل علاقة الهند التجارية مع دول الخليج العربي إلى "شراكة استراتيجية في مجال الطاقة" وتم تعزيزها باستثمارات مشتركة في مشروعات نفطية. كما تعد إيران شريك الهند الرئيس الآخر في مجال الطاقة في الخليج العربي. فهي تحل في المرتبة الثالثة بين كبار مزودي الهند بالنفط، بعد السعودية ونيجيريا، حيث تتزود منها بـ (٢,٥) مليون طن سنوياً^(١). فضلاً عن أن المنطقة تُعد شريكاً اقتصادياً رئيسياً للهند وسوقاً لسلعها، وشريكاً في مشروعات مشتركة، كما تقدر تجارة الهند السنوية، استيراداً وتصديراً، مع دول مجلس التعاون الخليجي بنحو (٥٢) مليار دولار، كما كثفت الشركات الهندية حضورها الاقتصادي البارز في المنطقة عبر تعزيز النشاط التجاري والعديد من المشروعات المشتركة في مجال الإنتاج الصناعي، والاستثمارات وتقنية المعلومات، فيما تتواصل اجتماعات المؤتمرات الصناعية الهندية-الخليجية سنوياً^(٢). وتبني استراتيجية قائمة على عقد مؤتمرات قمم، ودعم وتأسيس العديد من مُنتديات التعاون، وعلى جميع الأصعدة، لاسيما في المجال الاقتصادي، وتعددت مُنتديات التعاون الهندية مع دول الخليج، سواءً كانت بين الهند والمُنظمات الإقليمية في المنطقة. وقد كان لتلك المُنتديات دوراً مهماً وأساسياً في التمهيد لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، ومن أبرز هذه المُنتديات التي عقدت بين الجانبين على صعيد المُنتديات الإقليمية^(٣):

- تأسيس رابطة الدول المُطلة على المُحيط الهندي للتعاون الاقليمي في آذار/مارس ١٩٩٧ وتضم (٢٠) دولة أفريقية وآسيوية مُطلة على المُحيط الهندي، وتعد كل من الهند وسلطنة عُمان ودولة الإمارات من الدول الأعضاء في الرابطة. وكانت الهند الدولة المُبادرة لتشكيل هذه الرابطة بوصفها قوة مؤثرة في السياسة الإقليمية والدولية، وتهدف المُنظمة إلى تحقيق التنمية المُستدامة في منطقة المُحيط الهندي، وخلق أساس مُشترك للتعاون الاقتصادي الاقليمي، وتحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية أمام تدفقات السلع والخدمات^(٤).

- التوقيع على مُذكرة لإنشاء مُنتدى التعاون العربي-الهندي في نيودلهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتم تعديل المُذكرة بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦ ووفقاً للمُذكرة يعمل الجانبان على تعزيز التعاون في الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة وتنمية الموارد البشرية.

ناهيك عن تبني الهند استراتيجية توظيف قوة جاليتها في منطقة الخليج العربي، إذ تعد الجالية الهندية العاملة في دول الخليج ثاني أكبر جالية هندية مُنتشرة في العالم، فوفق تقرير الأمم المُتحدة يبلغ عدد الهنود العاملين في دول الخليج قرابة الـ (٩) مليون شخص^(٥)، فتلك العمالة مثلت عنصراً مهماً وداعماً في توثيق العلاقات الهندية-الخليجية ولاسيما في المجال

(١) تلميذ أحمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٦.

(٢) ايوب تيل، "الهند ودول الخليج : شراكة تاريخية ونموذج حضاري تعززا بالتعاون المستمر"، ٢٠٢٣/٠٦/٠٦، <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3099080> مُتاح على الرابط:

(٣) مُهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج ..، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨-٦٢.

(٤) محمد فايز فرحات، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المُحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة"، مجلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١١١، (٢٠٠٥): ص ٢٠٥.

(٥) زوشما راماتشاندران، الهنود العاملون في الخارج.. زراع جديد للنمو الاقتصادي، في: محمد عبد العاطي (محرراً)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١١١.

الاقتصادي، حيثُ أنَّ العديد من الهنود العاملين في الدول الخليجية يستثمرون ما يُعادل (٥%) على الأقل من إجمالي عائداتهم في سوق الأسهم الهندية، كما تتلقى الهند أعلى نسبة من التحويلات المالية من قبل مواطنيها في المنطقة، إذ تُقارب الحوالات المالية الواردة إلى الهند من الجالية الهندية في دول الخليج فُرابة الـ (٣٥) مليار دولار سنوياً^(١) من جهةٍ أخرى أسهم الهنود في التأثير على صناعة السينما الهندية المعروفة باسم (بوليوود) التي أصبحت تلقى ترحيباً وانتشاراً ليس فقط في السوق الهندية الداخلية بل حتى في العديد من الدول، ومن ضمنها دول الخليج.

وهكذا يتضح؛ إن القوى العاملة الهندية في الخارج، والتي تُقدَّر رسمياً بأكثر من (٢٥) مليون نسمة، أصبح دورها يتعاظم لصالح الوطن الأم، وتتحول بالتدرج إلى ثروة كبرى من حيث الدور والمكانة والتحويلات المالية السنوية التي تتعش ميزانية الدولة، فضلاً عن تأثيرها المُتنامي في البلدان المتواجدة فيها. وعليه أنَّ الوجود الهندي في دول الخليج يظل مؤثراً، ولاسيما في مجال الاقتصاد والتجارة، وأنَّ الجالية الهندية يمكن أن تُقدم جهداً لخدمة المصالح الهندية-الخليجية معاً، وتيسير أهدافها ومُهماتها.

ث. الشراكة الاقتصادية الهندية - الصينية

تظهر الهند والصين في نسق علاقات تنافسية وصراعية وتعاونية. فالصين هي المرشح لتعريض الأمن للتهديد، وأصبح الأمن التعددي أو التعاوني هو وسيلة "القوة الناعمة التوازنية" في وجه الصين. ففي مُذكرة التفاهم الخاصة بالتعاون الثنائي بين الهند والصين التي تم توقيعها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حدد البلدين مجالات عدة يسعيان لتحقيقها وأهمها؛ أعمال الاستكشاف والإنتاج، وعمليات التكرير والبتروكيمياويات وتسويق المُنتجات النفطية، ومد خطوط أنابيب النفط والغاز الوطنية وعبر الوطنية، وتعزيز النشاطات التقنية الإبداعية، والبرمجيات وتقنية المعلومات. ومنذ توقيع تلك المُذكرة، ازدادت التبادلات الثنائية بين الشركات الهندية والصينية، وحقق الطرفين تقدماً في عروض المُناقصات المُشتركة الخاصة بعقود الاستكشاف والإنتاج نجاحاً في سوريا وكولومبيا. كما تبنت الهند قوة ناعمة إتجاه الصين لتُحجيم تطورها وتُحجيم تطلعاتها في مياه المُحيط الهندي عبر استراتيجية "قلادة الالماس"^(*)، بوضع مجموعة من الخطط لكسب الواقع التجاري والسياسي عبر زيادة القواعد البحرية خارج الهند والدخول في شراكات عسكرية جديدة، فضلاً عن الدخول في اتفاقيات لتعزيز هذه الاستراتيجية وعلى سبيل المثال (منحت موافقة من سيشيل في إنشاء قاعدة بحرية عام ٢٠١٥، وأبرمت اتفاق مع إيران لبناء ميناء في جابهار عام ٢٠١٦، والحصول على تسهيلات تجارية من سلطنة عُمان في التجارة مع ميناء الدقم في عام ٢٠١٨، ومنح التسهيلات من سنغافورة في التزود بالوقود والأسلحة من قاعدة شانغهي البحرية عام ٢٠١٨، ووقعت اتفاقية مع اندونيسيا

(١) الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥: "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية مُتغيرة"، (٢٠١٥): ص ٦٢-٣٠. كذلك يُنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤"، نيويورك: الأمم المتحدة، (٢٠١٤) ص ٧٢-٧٣.

(*) وهي استراتيجية تبنتها الهند لاحتواء الصين لها امتداد بري وبحري تمتد لأكثر من (١٥) دولة من منطقة آسيا الوسطى إلى منغوليا واليابان وفيتنام واندونيسيا وسنغافورة وسيشيل وعمان وإيران، كما تسعى من خلالها الهند لتقوية شراكاتها الاقتصادية.. للمزيد يُنظر: منصة أسباب، "الهند والصين ومُخططات التنافس العسكري والاقتصادي"، مقال

مُتاح على الرابط: <https://www.asbab.com>

للدخول الأمني العسكري على مضيق ملقا في ميناء سابانغ عام ٢٠١٨^(١) وبعد اختتام انعقاد قمة العشرين في الهند في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ أعلن الرئيس الهندي توقيع مذكرة تفاهم بشأن تدشين مشروع ممر اقتصادي يربط الهند بأوروبا يتكون هذا المشروع من ممرين الأول يربط الهند بدول الخليج العربي شرقاً والثاني يربط دول الخليج بأوروبا شمالاً ويحمل هذا المشروع الناعم مقاربة لمبادرة الحزام والطريق الصينية^(٢). فعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن تدرها هذه المبادرة للهند، إلا أن الأخيرة ما زالت مترددة في الانضمام إليها، مُتجهَةً إلى تقوية علاقاتها مع اليابان وإيران عن طريق بناء خطوط تجارية تنافس المبادرة الصينية^(٣).

وتبقى العلاقة بين الهند والصين قائمة على أساس التنافس الاقليمي في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، رغم ان الدولتين لديهم رغبة في توثيق العلاقة بينهما لما فيه مصلحة لهما، فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربها مع الهند، لاسيما في حقل أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطاً كبيراً، أما الهند فبالإضافة إلى أنها ستستفيد من استغلال السوق الصيني الضخم بهدف تصدير منتجاتها، فضلاً عن تفهم الصين موقف نيودلهي في حل قضية كشمير^(٤). إذ إن طبيعة العلاقة بين الهند والصين تشكل إحدى الركائز الرئيسة للأمن الآسيوي والعالمي، إذ يضم البلدين أكثر من ربع سكان العالم، وقاعدة جيدة من الموارد، ولديهما أسواق جديدة من التقنيات والسلع والخدمات، الأمر الذي يضمن لهما دوراً مركزياً في أي ترتيبات اقليمية تتم في المستقبل.

ج. الشراكة الاقتصادية الهندية- الإفريقية

على خطى العملاق الصيني، تسعى الهند إلى تعزيز تواجدتها في القارة الأفريقية وتقوية مجالات شراكتها مع دولها، وفق استراتيجية ناعمة يبدو أنها اتت أكلها على مختلف المجالات ولاسيما المجال الاقتصادي. إذ تعمق التعاون بين الهند وإفريقيا، ولاسيما مع ظهور الهند كلاعب كبير في الاقتصاد الدولي، والثقل النسبي لاقتصادها على الساحة الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. وبدأ هذا التعاون جلياً في مؤتمرات قمة المنتدى الهندي الإفريقي، التي قدمت فيها الهند قروضاً ومنحاً، ومساعدات إنمائية كبيرة؛ لتكثيف المشاركة مع دول القارة السمراء. "فعلى مدى أكثر من عقد ونصف من الشراكة بين الهند وإفريقيا، تضاعف التبادل التجاري بينهما أكثر من (٣٠) مرة، لتقفز من (٣) مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٧٥) مليار دولار عام ٢٠١٥"، ويضيف مخزون الموارد الهيدروكربونية بعداً ناعماً جديداً كلياً، إلى علاقات الهند بالقارة الأفريقية، وفائق الأهمية أيضاً^(٥). والتحسن البارز في مبادرات الهند في مجال الشراكة التنموية، وتمتين صلات الهند بالمنظمات الأفريقية كالإتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا

(١) الحسين بو علي، "التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا"، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١)، ص ٧٠.

(٢) الجزيرة، "اتفاق بقيمة ٢٠- لربط الهند وأوروبا بسكك حديد وموانئ عبر الشرق الأوسط"، تقرير متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/2023/9/9>

(٣) محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات ٢٠١٩، مصدر سبق ذكره، ص ١.

(٤) ناجح كاظم، الصين: القوة العملاقة الجديدة، (لندن: لأرسا للنشر، ٢٠١٠)، ص ١٣٦.

(٥) عبد السلام إبراهيم بغدادي ومهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩-

والجنوب الأفريقي (COMESA). وتتجاوز قطاع الطاقة، نجد أنّ ارتباط الهند مؤخراً بإفريقيا غير مألوف ومُبدع في آن واحد، ويعدّ بتمتين الشراكة السياسية والاقتصادية القوية والطويلة الأمد مع القارة. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٤ طرحت الهند مشروع تقني-اقتصادي رئيس في أفريقيا ضمن سياق شراكة استراتيجية جديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تُشكّل ارتباطاً أساسياً وفائدة مشتركة لثمانية دول مُتخلفة نسبياً، لكنها غنية بالموارد، وهي: السنغال، ومالي، وساحل العاج، وغانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو، وبوركينا فاسو، وتشاد. وتهدف المبادرة إلى توفير الاستثمار والتقنية مُنخفضة التكاليف من أجل تطوير البنية التحتية في مناطق مركزية وفق قروض مُيسرة^(١).

وتسلك الهند مجموعة من الاستراتيجيات الناعمة لتحقيق أهدافها في إفريقيا ومواجهة المنافس الآسيوي الأخر في القارة وهو الصين، منها؛ دعم ميزانية المُساعدات الخاصة بإفريقيا وتخفيف قيود الاستيراد الهندي من الدول الأكثر فقراً وأطلقت خطوطاً جديدة للانتماء وخفض الرسوم الجمركية وزيادة الفرص الممنوحة للطلاب الافارقة من أجل استكمال دراساتهم العليا في الهند، إذ يدرس حالياً قرابة الـ (١٥-٢٠) ألف طالب إفريقي سنوياً في الهند^(٢). كما حرص رئيس وزراء الهند (ناريندا مودي) بعد عام ٢٠١٤، على استخدام دبلوماسية (الثقافة والتنمية) من أجل أنّ تحظى الهند بالمكانة الدولية التي تسعى إليها، وذلك عن طريق تقديم الهند العديد من المُساعدات الاقتصادية والدعم التقني للدول الصغيرة، فمثلاً قام (مودي) خلال زيارته لجمهورية جزر فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بتقديم منحة مالية قدرها (٥) ملايين دولار لدعم القوى الصغيرة والصناعات المتوسطة، وأعلن خلال هذه الزيارة عن إنشاء صندوق للدعم التقني والتدريب لمجموعة من الدول، منها: فيجي، وجزر سليمان، وجزر كوك وغيرها، ولم يبق فقط بالتواصل مع الدول المُجاورة، إذ قام بزيارة مجموعة من الدول الأفريقية في تموز/يوليو ٢٠١٦، هي: موزمبيق، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وكينيا^(٣). وإعلان الحكومة الهندية في عام ٢٠١٧ تقديم تمويلات ائتمانية إلى الشركات الهندية المُستثمرة في القارة السمراء بقيمة (٩,٥) مليون دولار عبر بنك الصادرات والواردات الهندي. فضلاً عن "تنافس التكتلات الهندية مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية على الموارد الإفريقية، مثل المعادن، والفلزات، والأحجار الكريمة، والسبائك، والمواد الكيميائية، في حين صدرت الآلات، والإلكترونيات، واللوازم الطبية. وبلغ إجمالي صادرات الهند من الأدوية في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣) نحو (١٤,٧) مليار دولار، مُسجلة نمواً بنسبة (١١%) و"حددت حكومة مودي منذ عام ٢٠١٦ هدفاً بمضاعفة قيمة صادرات الأدوية

(١) تلميذ أحمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢..

(٢) صحيفة الوطن، "الهند وإفريقيا: شراكة اقتصادية واعدة"، تقرير مُتاح على الرابط:

<https://www.al-watan.com/article/80692/ECS.03-06-2017>.

(٣) ديبديانا أوروبيندا ماهاباترا، من الديمقراطية إلى بوليود...، مصدر سبق ذكره.

لتزيد على (٢٥) مليار دولار^(١). إذ تُعدّ الهند "ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما (١٠٣) مليار دولار" عام ٢٠٢٣^(٢).

ح. الشراكة الاقتصادية الهندية-اللاتينية

لدى الهند وجود اقتصادي واضح في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، فبسبب النهوض الاقتصادي الهندي، رحبت البلدان اللاتينية بالشركات الهندية، إذ توظف شركات تكنولوجيا المعلومات الهندية (٤٥٠٠٠) شاب من القارة اللاتينية، وبنظر الحكومات اللاتينية فإنّ هذه مساهمة هندية في تنمية الموارد البشرية في المنطقة^(٣). ناهيك على أنّ هذه الدول غنية جداً بالمعادن مثل النحاس والحديد والذهب والفضة والليثيوم، وبإمكانها منح الهند فرصة لزيادة الاستثمارات لاستخراجها واستيرادها بأرخص الأسعار، لتصبح الهند بذلك مصدراً بديلاً لطلبها على المواد الخام، وأسواق جديدة لصادرات السلع الهندية لضمان أمن طاقتها المُستدام^(٤) في ظل الاستراتيجية الهندية القائمة على تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المُتأتية إليها من غرب آسيا. وتواصل الهند عبر استراتيجيتها الاقتصادية ترسيخها الهادئ والناعم في أمريكا اللاتينية عبر الشركات الهندية على نحو تدريجي لبلوغ أرباحاً بعيدة الأمد، ولاسيما أنّ الهند تعد ثالث أكبر مُستهلك للطاقة عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين، وبات متوقفاً أن يرتفع الطلب الهندي على النفط إلى (٣٦٤) مليون طن للمُدّة (٢٠٢٤-٢٠٢٥)، في ظل استحواد الهند على (٥٠%) من صادرات الطاقة في منطقتي أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى آسيا عام ٢٠١٣ مقارنةً بـ (٤٤,٨%) للصين، فضلاً عن ازدياد حصة المنطقتين من إجمالي واردات الهند من النفط من (٤,٥%) عام ٢٠٠٣ إلى (٢٠%) عام ٢٠١٤^(٥).

ناهيك على أنّ انضمام الهند لتكتل البريكس هو أحد نتائج شراكتها مع الولايات المتحدة لاحتواء الصين وعودها ومُزاحمتها في المناطق الاستراتيجية الهامة التي تسعى بكين للامتداد إليها للتخلص من الضغط الأمريكي، وسعت الهند الانضمام لهذا التكتل لتحقيق النمو المتوازن والمُستدام والشراكة التنموية مع الدول اللاتينية من خلال دمج البلدان النامية في التنمية كشركاء متساوين. ومن هنا سعت الاستراتيجية الهندية الإفادة من عضوية البرازيل في البريكس من خلال تأسيس شراكات اقتصادية، وإذا تمكنت الهند من الانضمام كاملاً في تحالف الكتلة التجارية الأمريكية اللاتينية (المكسيك، تشيلي، كولومبيا، بيرو) وخصوصاً أنها منذ عام ٢٠١٤ تحمل فيها صفة مُراقب، فإمكانها أنّ تُحقق توازن مع مُبادرة الجزام والطريق الصينية التي تربط بلدان أمريكا اللاتينية لتكون بذلك الشريك الآسيوي الأساس لهذه الدول إذا

(١) مصطفى شلش، "سياسات الفيل.. الحضور الهندي في إفريقيا، ٢٠٢٣-١٠-٠٨"، بحث مُتاح على الرابط:

<https://eurasiaar.org/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7>

(٢) منبر الدفاع الإفريقي، نهج الهند تجاه إفريقيا.. تتطور "معاً على قِدم المساواة"، مصدر سبق ذكره.

(3) R. Viswanathan. ARI, India and Latin America: a new perception and a new partnership, <https://www.realinstitutoelcano.org.2014/07/22>.

(٤) يونس مؤيد يونس، توظيف القوة الناعمة في الاداء الاستراتيجي الهندي..، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٩.

(5) Hari Seshasayee, India's Rising Presence in Latin America, <https://www.americasquarterly.org.2016/02/08>.

تعاملت مع المنطقة باتساق^(١). إذ نمت التجارة بين الهند والدول اللاتينية والكاريبية بزيادة من (٢-٣٩ مليار دولار) للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، وبلغت ذروتها في عام ٢٠١٤ عندما تجاوزت الـ (٤٥) مليار دولار، بينما نمت الصادرات الهندية للمنطقة باصطراط لتتجاوز الـ (١٦٠) مليار دولار) في عام ٢٠١٨، وبلغت صادرات أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى (٢٢) مليار دولار)، ويتوقع الخبراء إلى أن التجارة بين الجانبين ستتجاوز الـ (١٠٠ مليار دولار) مطلع عام ٢٠٢٥^(٢).

٣. التكتلات الاقتصادية الإقليمية

أ. **تكتل البريكس:** يجمع تكتل البريكس الاقتصادي، أكبر خمس اقتصادات دول ناشئة هي (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) الذي تم تأسيسه عام ٢٠٠٦ وانضمت إليه جنوب أفريقيا عام ٢٠١١، وتم تأسيس هذا التكتل لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين دولة لضمان مصالحها المشتركة، أبرزها تشكيل نظام اقتصادي قوي مُتعدد الأقطاب، له القدرة على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية العالمية، ولاسيما أن عدد سكان هذا التكتل يبلغ حوالي (٤٣%) من مجموع سكان العالم، ونتاجه المحلي الإجمالي يتراوح من (٨,٣%) عام ٢٠٠٠ إلى (٢٧,١١%) عام ٢٠٢٠، وإنفاقه العسكري يتجاوز الـ (١١%)، ويستحوذ على (١٥%) من حجم التجارة الخارجية، ويجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم، ويعد الأسرع نمواً على مستوى العالم، وتعد الهند الأسرع نمواً بين دوله خلال عام ٢٠٢٠^(٣)، لما تملكه من مقومات ناعمة ساعدتها في النهوض باقتصادها وفرض لها دوراً استراتيجياً رغم تحديات النظام الدولي، على نحو مكنها من ممارسة دورها الناعم داخل البريكس، بما يحفظ مصالحها ويزيد تقدمها ضمن النظام الدولي المنتجة نحو التعددية القطبية. فهذا التكتل يعد نموذج مهم للتعددية الاقتصادية الدولية، إذ تعمل دوله على زيادة التعاون بين اقتصاداتها، ولاسيما أن الهند ودول التكتل قررت في عام ٢٠١٥ اعتماد استراتيجية شراكة اقتصادية لتحسين القدرة التنافسية لاقتصادات دول المجموعة في الأسواق العالمية، وتعزيز علاقاتها في مجال الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة، والعلوم الأخرى والتعليم^(٤)، وكان عام ٢٠١٦ بداية الإقراض لتمويل أول المشاريع التي يمولها (بنك بريكس للتنمية)، فهذا البنك يعد خطوة مهمة لإعادة التوازن في النظام الاقتصادي العالمي، الهادف إلى خلق هيئات تمويلية عالمية لتمويل التنمية في

(١) يونس مؤيد يونس، توظيف القوة الناعمة في الاداء الاستراتيجي الهندي.. مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٩.

(2) Prakash Chandra , India's trade outreach needs to Pivot towards Latin America, Economic and Political weekly, Vol.54, No.39, September 2019, <https://www.epw.in>.

(٣) سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، "القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والقوى الدولية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، تكريت، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٤، (حزيران ٢٠٢١): ص ٣٥٥-٣٥٦. كذلك يُنظر: برأهما تشلاني، بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢)، ص ٤.

(٤) وليد إبراهيم حذيفة، "القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي أنموذجاً"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، دمشق: جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥)، ص ٢١.

اقتصاداتها الصاعدة، عبر جعل عمل هذا البنك على غرار بنوك التنمية العالمية مُتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين للحد من الهيمنة الغربية^(١).

ب. منظمة شنغهاي للتعاون: تشكلت هذه المنظمة في حُزيران/يونيو ٢٠٠١ بعضوية كُل من (روسيا الاتحادية، الصين، دول آسيا الوسطى) و(الهند وإيران وباكستان بصفة مُراقب) الهادفة إلى تحقيق تعاون سياسي وأمني واقتصادي وتأكيداً على الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين عالمياً مؤيدةً التعددية القطبية في الشؤون العالمية. تمتلك الهند ودول المنظمة إمكانيات كبيرة تعطيها ثقلاً في النظام العالمي ومن أهمها؛ عدد سُكان دول المنظمة يتجاوز (المليار ونصف المليار)، الاحتياطي العالمي من النفط (٢١,٤%)، الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي (٤٥%)، إجمالي الإنفاق الدفاعي (١٢٠ مليار دولار)، إجمالي القوات المسلحة (٦ مليون شخص)، كما تمتلك المنظمة فُرابة (٢٥%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وأسست قدراتها التنموية من أعضائها بشكلٍ مُستقل عن هيمنة الغرب^(٢).

وأبرز الاجتماع التاسع عشر لرؤساء حكومات المنظمة الذي استضافته الهند في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ على أهمية ثلاث قضايا تخص عضوية الهند في المنظمة^(٣).
أولها: التقدّم الذي حقّقته المنظمة في تعزيز التعاون ضمن فضاءها الاجتماعي والاقتصادي عبر مشاريع الاتصال والتكنولوجيا الرقمية لتسريع التعاون الاقتصادي المُستدام.
ثانيها: فعالية المنظمة في مكافحة الإرهاب العابر للحدود ضد الهند.

ثالثها: دور المنظمة في تحقيق الأمن والاستقرار في آسيا.
وقد أيد الاجتماع مُبادرة روسيا لربط المنظمة مع (الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي) و(رابطة دول جنوب شرق آسيا)، على نحو يضمن تزامن الاتصال بين الشرق والغرب لمُبادرة الحزام والطريق الصينية بجانب الاتصال بين الشمال والجنوب لمُقترح روسيا. هذا التجاور يتيح لهذا التزامن في الاتصاليين الذي يشمل أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون للهند إعطاء الأولوية لدعم تنفيذ ثلاثة مُقترحات رئيسة بين الشمال والجنوب بمشاركة هندية، وهي^(٤):

- ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي يربط الاتحاد الأوروبي عبر روسيا وإيران بالهند ورابطة دول جنوب شرق آسيا.
- ميناء تشابهار والسكك الحديدية التي تربط الهند عبر إيران بأفغانستان وآسيا الوسطى وروسيا.

(١) الجزيرة، "بريكس: تكثّل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي"، مقال مُتاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4>

(٢) حنان فالح حسن، "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصين بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١"، مجلة قضايا سياسية، بغداد: جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، العدد ٦٣، (٢٠٢٠): ص ٥٤٩.

(3) ASIA REGIONAL INTEGRATION CENTER, International North-south Transport corridor (INSTC), <https://aric-ADB-org.translate.goog/initiative/international-north-south->

(4) Ibid.

- ممر فالديفوستوك- تشيناي البحر الذي يربط الهند بالشرق الأقصى لروسيا، فضلاً عن الدول التي تُشارك الهند بسياساتها.

يتبين مما سبق؛ إنَّ القوة الناعمة هي القدرة على التأثير في الآخرين من خلال وسائل الإقناع، والابتعاد عن استخدام القوة المادية (الإكراه)، فقد اتخذت الهند من هذه الوسيلة كأداة رئيسة لتحقيق مصالحها ونفوذها، وقد شهدت الاستراتيجية الهندية تحولاً كبيراً بعد عام ٢٠١٤ من خلال توظيف القوة الناعمة في مواجهة الصراع سلمياً مع الصين وباكستان واتخذها كأداة أساسية، وهي الأكثر فعالية والأقل تكلفة، وقد نجحت الهند إلى حد كبير في تحقيق ذلك، فضلاً عن توظيف الهند للقوة الناعمة ليس فقط على الصعيد الإقليمي لها وإنما قامت أيضاً بتوظيفها على الصعيد الدولي، لاسيما توظيفها للشركات الهندي في أميركا وتعزيز العلاقات الثنائية الهندية- الأمريكية، ومن ثم توظيف المُسلسلات والأفلام الهندية التي أضحت تجذب أغلب سكان العالم وإيصال تصور عن الهند بأنها دولة مُسالمة ولا يمكن أن تكون الحرب من ضمن الخيارات الاستراتيجية التي تمتلكها.

الخاتمة

لقد وجدت الهند القوة الناعمة عنصراً ضرورياً ولكنه غير كافٍ في تعاملها مع العالم، ديمقراطية ذات ثقافة غنية ومبدأً بسيط في مشاركتها الدولية، وغالباً ما استفادت من قوتها الناعمة بطرائق حقيقية وملموسة ومن الواضح انه على الرغم من ذلك، فقد كان عمل الهند بعد العام ٢٠١٤ واضحاً في إبراز ثقافتها وقيمها بشكل أفضل للجمهور الدولي، بينما تبني الهند على الجهود السياسية والدبلوماسية المُستمرة- بدءاً من تحسين تصنيفاتها السهلة في ممارسة الأعمال التجارية، وحملت السياحة في الهند. ويعد الصعود الهندي هو توجه إلى التحول العالمي لاسيما في منطقة آسيا ومنطقة المُحيطين الهندي والهادئ (الاندوباسفيك) بشكل عام، لقد تم صنع نمط من التطور يُحاكي كبرى الدول الرأسمالية، حيث طبقت مبادئ السوق الحرة والانفتاح على الاقتصاد العالمي ودخولها في مُنظمة التجارة الدولية والغاء التراخيص والقيود الجمركية وانتهاج سياسة التخطيط المركزي وتخفيض العملة الهندية لتشجيع حركة التصدير، ودعم الشركات الكبرى والمتوسطة، كل تلك الإصلاحات سرعت من عجلة النمو الاقتصادي حتى بلغ مراحل مُتقدمة، ليحتل الاقتصاد الهندي المراتب الأولى عالمياً.

الاستنتاجات

- منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، حظيت نقاط قوة الهند السياسية والاقتصادية باعتراف مُتزايد، وذلك بفضل تعزيز نظامها الديمقراطي مُتعدد الثقافات، ومُعدلات نموها العالية، وقاعدتها التقنية الراسخة، مما أسهم في إقناع الدول بان الهند جاهزةً للعب دوراً إقليمياً، ودولياً أيضاً في المجال الاقتصادي والتقني.

- إنَّ الاستراتيجية والسياسة الهندية المُتأصلة و لاسيما اتجاه أمن الطاقة تعاونية الطابع، وتقوم على الارتباطات والشراكات ذات النفع المُشترك لها وللدول الأخرى سواءً بسواء.

- مع تنامي الاقتصاد الهندي وانفتاح الهند على آسيا وتحسين قدراتها العسكرية والعدول عن الاستراتيجية اللانحيازية إلى الواقعية، أصبح الفضاء الآسيوي-الهادي مفهوماً يُوْشر إلى

التغير الجوهري في جيوبولتكس آسيا والعالم. فقد نقلت الهند بنهوضها هذا الفضاء إلى دلالة أخرى هو الفضاء الهندي-الآسيوي.

إنّ الهند تتميز ببيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية مُختلفة، وهذا مكنها من البروز كقوة اقتصادية صاعدة، بفضل إدارة سياسية ناجحة وكفاءة، ومن المُمكن أنّ تُنافس القوى الكبرى الأخرى، من خلال زيادة نفوذها في دول عالم الجنوب، ومن ضمنها دول القارة الآسيوية والإفريقية واللاتينية.

ستعتمد قدرة الهند على نشر جيش قوي، فضلاً عن جذب المُعجبين دولياً بشكلٍ أساس على قدرتها على تحقيق نجاح مُتعدد الأبعاد بشكلٍ دائم: الحفاظ على مستويات عالية من النمو الاقتصادي وبناء قدرة فعالة للدولة-وتعزيز نظامها الديمقراطي والإفادة من تكنولوجيا المعلومات.

إنّ الهند يمكن أنّ تُمثل مركز استقطاب دولية، تُنافس أميركا في النظام الدولي، وفي حال شكلت مع القوى الاقتصادية الصاعدة تحالفاً، ستكون كُتلة دولية تمتلك من أسباب القوة، ما يجعلها تُعيد شكل العلاقات الدولية، وهذا يشترط استمرار التحسّن والتقدّم في كل أبعاد القوة الهندية الناعمة.

تعمل الاستراتيجية الهندية على توظيف القوى الديمغرافية الذكية المُنتشرة في أنحاء المعمورة لانعكاسات ذلك في ادائها الاستراتيجي العالمي مُستقبلاً.

إنّ سياسة الهند السلمية في علاقاتها الخارجية بشكلٍ عام، ومع الولايات المتحدة بشكلٍ خاص، وتعزيز دورها في المؤسسات العالمية واتباع استراتيجيات قائمة على الشراكات الاقتصادية، وتبني شُعار (حليف واحد وشركاء مُتعددين)، أعطى الهند الفرصة في بناء علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية قائمة على التعاون والتنافس دولياً، ما يؤكّد استمرار صعودها في النظام الدولي باتجاه كونها قوة عظمى، إذا ما استمرت به من توظيف قوتها الناعمة، عبر توظيف التحولات الدولية خاصة في ظل قلق النظام الرأسمالي من الصعود الصيني، يدفعها إلى أنّ تكون قوة موازية ومُنافسة للعِلاقة الصيني، ولاسيما أنّ ازدياد حدة التنافس الأمريكي الصيني، يجعل للهند الدور الأكبر في الترتيبات الإقليمية والدولية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

أولاً: الكتب العربية والمُترجمة

١. أحمد خليل ارتيمتي، آفاق العلاقات الروسية الهندية، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.
٢. برأهما تشلاني، بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢.
٣. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، ٢٠٠٧.
٤. ديتمر رودرmond، الهند: نهضة عملاق آسيوي، ط١، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨.

٥. عبد السلام إبراهيم بغدادي ومُهند عبد الواحد النداوي، *التجربة الهندية في أفريقيا*، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥.
٦. غراهام اليسون، *حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة*، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سُلَيْمان، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٨.
٧. فيجان ماهاجان، *نهوض أفريقيا*، ترجمة: مركز ابن عماد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩.
٨. كاظم هاشم نعمة، *الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة*، عمان: دار آمنة للنشر، ٢٠١٤.
٩. مارك امستيويز، *قواعد اللعبة: الكتاب الرائد في العلاقات الدولية*، ط١، ترجمة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الجزيرة، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ٢٠١٠.
١٠. مجموعة باحثين، *الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة*، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨.
١١. محمد عبد العاطي (محرراً)، *الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود*، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.
١٢. محمد مكرم، *السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات ٢٠١٩*، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩.
١٣. محمد ميسر المشهداني، *مُستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية*، عمان: دار أكاديميون للنشر، ٢٠١٧.
١٤. مُهند النداوي، *العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص*، ط١، الدوحة-بيروت: مركز الجزيرة للدراسات- الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٧.
١٥. ناجح كاظم، *الصين: القوة العملاقة الجديدة*، لندن: لأرسا للنشر، ٢٠١٠.
- ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية**
١. الحسين بو علي، "التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١.
٢. وليد إبراهيم خُذيفة، "القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، دمشق: جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥.
- ثالثاً: البحوث والدوريات**
١. أسماء سُلَيْمان، "تداعيات التنافس الأمريكي- الصيني على مُستقبل النظام الدولي"، مجلة *السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، المجلد ٥٤، العدد ٢١٨، تشرين الأول/ أكتوبر، (٢٠١٩)*.
٢. جوزيف س. ناي ووليام داينز، "المعلوماتية الأمريكية: موارد قوة المُستقبل"، ترجمة: شامل سميسم، مجلة *شؤون سياسية، بغداد: مركز الجمهورية للدراسات الدولية، العددان ٦ و٧، (١٩٩٦)*.
٣. جيمس دورسي، "نحو الانتقال من عالم أحادي القطب إلى عالم مُتعدد الأقطاب"، مجلة *العرب، المملكة المتحدة، العدد ١٢٨١٢، حزيران/ يونيو، (٢٠٢٣)*.

٤. حنان فالح حسن، "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصين بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١"، مجلة قضايا سياسية، بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد ٦٣، (٢٠٢٠).

٥. سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، "القوى الصاعدة: دراسة في المؤثرات والقوى الدولية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، تكريت، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٤، حُزيران، (٢٠٢١).

٦. محمد فايز فرحات، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة"، مجلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١١١، (٢٠٠٥).

٧. يونس مؤيد يونس، "توظيف القوة الناعمة في الاداء الاستراتيجي الهندي: أمريكا اللاتينية أنموذجاً"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، الأنبار: جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ج ٢، العدد ٢، (٢٠٢٢).

رابعاً: الوثائق الرسمية

١. الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية مُتغيرة، (٢٠١٥).

٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤، (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

خامساً: التقارير

١. التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الإصدار الخامس، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٨).

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١. أيوب تيل، الهند ودول الخليج: شراكة تاريخية ونموذج حضاري تعززا بالتعاون المستمر، ٢٠٢٣/٠٦/٠٦، مُتاح على الرابط:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3099080>

٢. باسكال بونيفاس وأوليفه دي لاج، كيف تُدافع الهند عن نفوذها وقوتها الناعمة في العالم؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مقال مُتاح:

<https://www.futureuae.com/ar-us/Mainpage/Item/7833/>

٣. برنسا لاتينا، الهند تُسلط الضوء على العلاقات المُنتامية مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقرير مُتاح على الرابط:

<https://arabic.prensa-latina.cu/2023/02/23/9564>

٤. الجزيرة، اتفاق بقيمة الـ ٢٠ لربط الهند وأوروبا بسكك حديد وموانئ عبر الشرق الأوسط، تقرير مُتاح على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/2023/9/9>

٥. الجزيرة، بريكس: تكثُل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي، مقال مُتاح على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4>

٦. ديبيداتا أوروبيندا ماهاباترا، من الديمقراطية إلى بوليود: الدرس الهندي في بناء القوة الناعمة في العالم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٥ حُزيران ٢٠١٧، مقال مُتاح على الرابط:

<https://futureuae.com/arae/Author/Index/539>

٧. شادي إبراهيم، استراتيجية الهند في أفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣/٦/٢١، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5682>. تقرير مُتاح على الرابط:
٨. صحيفة الوطن، الهند وإفريقيا: شراكة اقتصادية واعدة، تقرير مُتاح على الرابط: <https://www.al-watan.com/article/80692/ECS.03-06-2017>.
٩. عربي News، لفتح فيروس كورونا: هل تستطيع الهند المُنتج الأكبر للّقاحات تلبية الطلب العالمي؟، ٢٠٢١/٠١/١١، تقرير مُتاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-55619939>
١٠. وكالة الأنباء الكويتية-كونا، الهند والولايات المتحدة تتفقان على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، ٢٠٢٣/٣/١٠، تقرير مُتاح على الرابط: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3084043>
١١. مصطفى شلش، سياسات الفيل.. الحضور الهندي في إفريقيا، ٢٠٢٣-١٠-٠٨، بحث مُتاح على الرابط: <https://eurasiaar.org/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7>
١٢. منبر الدفاع الإفريقي، نهج الهند تجاه إفريقيا.. نتطور "معاً على قدم المساواة"، مقال مُتاح على الرابط: <https://adf-magazine.com/ar/2024/01/23>
١٣. منصة أسباب، الهند والصين ومُخططات التنافس العسكري والاقتصادي، مقال مُتاح على الرابط: <https://www.asbab.com>
١٤. موقع وزارة الخارجية الأمريكية SHAREAMERIC، التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والهند: يُحفز النمو، ٢٠٢١/١/٢٧، مُتاح على الرابط: <https://share.america.gov/ar>

المصادر الانكليزية

First: Research and studies

1. Joseph S. Nye, Decline of America Soft Power, Foreign Affairs, Vol.83, (New York, May/June 2004).
2. Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly Enrichment, the Pseudo Truth, issue-7, (july2008).

Second: International Information Network (Internet)

1. ASIA REGIONAL INTEGRATION CENTER, International North-south Transport corridor (INSTC), <https://aric-adb-org.translate.google/initiative/international-north-south->
2. European commission, Countries and regions, India, 10/09/2021, <https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/India>
3. Gross domestic product 2020, millions of US dollars, <https://databankworldbank.org/data/download/GDP.pdf>

4. Hari Seshasayee, India's Rising Presence in Latin America, <https://www.americasquarterly.org.2016/02/08>.
5. KENNETH C. BRILL, US–India relations: Back to a not-so-bright future. <https://thehill.com/opinion/international/600125-us-india-relations-backto-a-not-so-bright-future>.
6. Prakash Chandra , India's trade outreach needs to Pivot towards Latin America, Economic and Political weekly, Vol.54, No.39, September2019, <https://www.epw.in>.
7. R. Viswanathan. ARI, India and Latin America: a new perception and a new partnership, <https://www.realinstitutoelcano.org.2014/07/22>.